



كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث مستخلص من رسالة الدكتوراه بعنوان

تطور مناخ الاستثمار في مصر في ضوء نتائج مؤشر القيام بالأعمال ٢٠٢٠

إعداد الباحث

أسامة سليمان محمد عبد الفتاح

إشراف

أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

ووكيل كلية الحقوق لشئون التعليم والطلاب بجامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية الأسبق

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل التي تساعد علي زيادة التنمية الاقتصادية للدول وبخاصة النامية حيث يشكل الحل السحري لمشكلة التمويل وبخاصة للدول معدومة الموارد أو ذات الموارد القليلة نسبيا مقارنة بغيرها، ومن ثم تلجأ الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل أراضيها، ولها في ذلك عدة أساليب وطرق فمنهم من تستغل إمكانياتها المتاحة من عناصر بشرية تتمثل في العمالة مثل الصين، ومنهم من تستغل توافر الموارد والثروات الطبيعية مثل النفط وذلك كدول الخليج بصفة عامة ودولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر بصفة خاصة، وأخيرا منهم من تستغل إمكانياتها الجغرافية التي قد حباها لها الله عز وجل كمصر والتي قد احتلت وسط العالم فهي تجمع قارات ثلاث، فالاستثمار الأجنبي المباشر حاليا يحتل الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه ويتم ذلك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتي يبلغ حجم نشاطها الاقتصادي وحجم ضخها لرؤوس الأموال ما يتعدى دول بأكملها واقتصاديات بأكملها.

إن مصر كأى دولة في العالم وبخاصه النامية حاولت وتحاول بشتي السبل والطرق اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل حدودها، إلا أن الأرقام الخاصة بذلك ضئيلة جدا، حيث تحتل مصر مكانة لا تتناسب مع ما يتوافر بها من إمكانيات، فمصر هي جغرافيا بوابة العالم، حيث تقع في المنتصف بين قارة أفريقيا وآسيا ويفصلها عن قارة أوروبا البحر المتوسط، إلى جانب امتلاك مصر تقريبا ثلث آثار العالم، إلى جانب توافر الإمكانيات البشرية الهائلة والأيدي العاملة، ورغم ذلك لم يتم استغلال كل هذه الإمكانيات بالاستغلال الأمثل.

وقد جاءت ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ بالتأثير الكبير علي الأوضاع الاستثمارية داخل مصر نظراً لما ترتب عليهم من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى هروب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال المستثمرة داخل مصر، هذا بالإضافة إلى انصراف الكثيرين عن مجرد التفكير في استثمار رؤوس أموالهم داخل مصر.

ومع الاستقرار النسبي المتزايد الذي بدأ منذ عام ٢٠١٤، ومع الاكتشافات المتزايدة في حقول الغاز خاصة في البحر المتوسط مع خفض حدة العمليات الإرهابية والاضطرابات السياسية قد ارتفع تصنيف مصر في عدة مؤشرات اقتصادية عالمية، هذا إلى جانب المشروعات القومية العملاقة التي تم ويتم تنفيذها في مصر مثل العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها قد نجحت مصر من خلال ذلك في إعادة جذب أنظار العالم للاستثمار داخل مصر، وإن لم يكن بالمستوي المأمول حتى الآن، إلا إنها بداية يمكن البناء عليها والتخطيط لتطويرها مستقبلاً.

وعلي ذلك فقد وجد الباحث أنه يلزم دراسة مناخ الاستثمار في مصر في ضوء المؤشرات العالمية مثل مؤشر القيام بالأعمال الصادر عن البنك الدولي وغيره من المؤشرات الأخرى، وذلك للوقوف علي أهم عوامل الجذب التي تمتلكها مصر، وكذلك ما هي أوجه الضعف التي تؤثر في البيئة الاستثمارية مع محاولة علاج ذلك.

أهمية وتقسيم البحث:

تتبع أهمية البحث من أن مصر باعتبارها دولة مثل بقية الدول تحاول تحسين مؤشراتها الاقتصادية وذلك عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها من خلال استغلال ما تمتلكه من مؤشرات وعوامل جذب تجعل المستثمر الأجنبي يضع مصر علي قائمة أولوياته من حيث جهات الاستثمار، ومن ثم سيقوم الباحث خلال إلقاء الضوء علي مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال دراسة النقاط الآتية:

أولاً: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

منهج البحث:

وفقاً لطبيعة موضوع البحث فقد اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي لعوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

أولاً: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

١- المقصود به:

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم والتعريفات التي قد قيلت في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً لدوره خلال القرن الماضي - وتحديداً في النصف الثاني - في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية فقد كان لزاماً علي الدول والمؤسسات الدولية الاهتمام بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهميته وكيفية زيادة حجمه لدي الدول وبخاصة النامية منها، ومن ثم فقد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه "امتلاك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال احدي مؤسسات الأعمال علي أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة علي التأثير في إدارة المؤسسة"^(١)، ومن جهة أخرى فقد عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه: "نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد أخرى (البلد

(١) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،

المضيف) بقصد إدارتها"^(٢)، وأما عن الفقه فقد ذهب البعض لتعريفه "تلك الاستثمارات التي تتم في صورة مشروعات لها صفة عينية أو توجه حقيقي، فالاستثمار الأجنبي في الصناعة بإقامة مصنع للشركة الأجنبية في الدولة المضيضة أو شركة فندقية عالمية تقرر إقامة فندق لها في الدولة المضيضة، كما يطلق وصف المستثمر المحلي على المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في المشاركة في مجلس الإدارة أو عملية اتخاذ القرار في الشركة كأن تكون له حق في رأس مال الشركة بنسبة ٢٠% تمكنه من المشاركة في عملية اتخاذ القرار بها"^(٣).

وقد ذهب البعض لاعتباره "ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيضة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشاءية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات"^(٤)، وقد عرفه البعض الآخر بأنه: "عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيضة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيضة (غالباً ما تكون ١٠٪ أو أكثر من أصول الشركة)"^(٥).

ومن جماع ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر وهنا يمارس المستثمر الأجنبي درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم".

٢ - أهميته:

عند الحديث عن أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره، يُقصد بذلك الأثر على الدولة المستقبلية له أو المضيضة له، ومن ثم فإنه عند البحث في دراسة أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

(٢) سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، بحث منشور في صندوق النقد العربي، العدد ٣٦، أبريل ٢٠١٧، ص ٨.

(٣) رضا عبد السلام، كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر"، نسخة إلكترونية، بدون سنة نشر، ص ١٢.

(٤) عوني محمد الفخري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة "العولمة وتحرير التجارة"، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٣.

(٥) معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٠١٤، ص ١٠٥.

على البلدان المضيفة وجدنا أن هناك نظريتان أساسيتان أولهما وهي النظرية المعيارية^(٦)، وقد وضعها العالم "ماكدونال" عام ١٩٦٠ وهي باختصار تهدف إلى دراسة كيفية توزيع الزيادة الهامشية في الاستثمار من الخارج والافتراض الأساسي لهذه النظرية يعتمد على أن هناك زيادة في الإنتاجية الهامشية للعمالة ونقصاً في الإنتاجية الهامشية لرأس المال، وأما عن الثانية وهي نظرية التنظيم الصناعي وقد وضعها العالم "هامر" عام ١٩٦٠ وكان ما يشغل باله عند وضعها هو سؤال مهم "لماذا تستثمر الشركات في بلدان أخرى من أجل تصنيع السلع المماثلة التي تصنعها في الداخل؟؟"، وفي عام ١٩٦٩ أجاب "كينز لبيير غرن على هذا السؤال حينما أوضح أنه "لكي يزدهر الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن يكون هناك نقص في بعض السلع أو العوامل من ضمنها التكنولوجيا، وبالتالي لابد أن يكون لشركات البلدان الأصلية بعض الأصول في البلدان المضيفة تدريجاً عليها"، ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية عظمى على الدول المضيفة له والتي يمكن إجمالها في^(٧):

أ - يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا ولإسبما في شكل أنواع جديدة من المدخلات الرأسمالية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه عن طريق الاستثمار المالي فقط، أو التجارة في السلع والخدمات.

ب- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدريب العملي أثناء تشغيل المشروعات الجديدة مما يسهم في تنفيذ رأس المال البشري في البلد المضيف.

ج- تساهم الأرباح التي يدرها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات اتفاقات التجارة الدولية للشركات في البلد المضيف.

د - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل الأحوال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والتي تفضل الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل كثيرة المكاسب المالية، وتجاوز ذلك عندما توازن بين الإمكانيات في مختلف البلدين من حيث الإنتاج وتكلفته ومدى الربح المتوقع وهذا مما لا شك فيه يساعد في ضخ أموال لم تكن موجودة من قبل في اقتصاد الدولة المضيفة^(٨).

(6) Essays, UK, impact of FDI on Host country (impact of FDI on host economy), article, site UKessays. Com, link <https://www.ukessays.com/essays/business/impact-of-fdi-on-host-economy.php?vref=1>, accessed on 9/3/2021.

(7) Prakash Lounganiaul assaf Razin, How Beneficial Is foreign direct Investment for developing countries? Article, June 2001, site: imf. org, link <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/06/loungani.htm>, At 18/7/2020.

(8) Selma KURTISHI- KASTRAT, the effects of foreign direct investments for Host

هـ- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل أساليب الإدارة الحديثة والمتقدمة من البلد الأم إلى الدولة المضيفة وذلك من خلال نقل الممارسات الإدارية والتنظيمية وذلك عن طريق المعاملة المباشرة الإدارية لدى الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تسمح للمحليين بالتواصل معها ونقل خبرات العمل الإداري وطبيعته إليهم حتى يكون سير العمل موحد، سواء في الدولة الأم أو المضيفة التي بها ذات المشروع^(٩).

و- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة والنمو الاقتصادي.

ل- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المناطق المتخلفة^(١٠).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

تعرض الباحث خلال النقاط السابقة إلى بيان المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة حيث ظهر لنا انه الوسيلة الأكثر فاعلية للتطور المعرفي ولرأس المال المنتج في العالم من اجل خلق الثروة ومن جهة أخرى يسمح بتحرير اكبر جزء كامن من الإنتاج غير مستغل للدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال^{١١}، وقد تعرض الباحث خلال النقطة الثانية إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة وقد ظهرت أهميته الجلية من حيث عدة نقاط كان من أهمها نقل التكنولوجيا والقضاء علي البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي^{١٢}

ولما كان ذلك وقد قام الباحث بإلقاء الضوء علي الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة دون تحديد أو تخصيص لدولة ما، فإنه كان لزاماً أن يقوم بتخصيص الجزء الأخير من هذا البحث لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وذلك من خلال دراسة وبيان النقاط الآتية:

١- الاطار التشريعي للاستثمار الأجنبي في مصر

٢- حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر

country's economy, research 2013, electronic copy p. 27, site ejist.ro, link <http://www.ejist.ro/files/pdf/369.pdf>, at 18/7/2020.

(9) Selma KURTISHI- KASTRAT, former reference, p. 27.

(10) Sanchi Padia, Advantages of foreign Direct Investment, Article, June 2019, site investIndia.gov.in, link <https://www.investindia.gov.in/team-india-blogs/advantages-foreign-direct-investment> , at 8/7/2020.

(١١) بلعابد فايزة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي - تحليل بعض التجارب الدولية (ماليزيا- الصين- الجزائر)، بحث منشور في حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١، ص ١٠٦.

(١٢) للمزيد يرجى مراجعة ص ٦ من البحث.

٣- تحليل المناخ الاستثماري في مصر من واقع المؤشرات العالمية

(١) الناظر التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

يُعد التشريع هو الوسيلة التي تهيمن بها الدولة علي العلاقات داخل حدودها سواء بينها وبين الأفراد أو بين الأفراد وبعضهم البعض، ومن ثم فمدي جودة التشريع ومرونته تؤدي إلى اطمئنان الأفراد داخل المجتمع^(١٣)، وعند الحديث عن الاستثمار فيعتبر البداية الحقيقية للازدهار التشريعي خلال الفترة من الخمسينيات حتي السبعينيات من القرن الماضي حيث ظهر خلال هذه الفترة الثروات الطبيعية لدي الدول النامية الأمر الذي ترتب عليه انجذاب الدول الصناعية نحو التنقيب والاستكشاف داخل هذه الدول ومن جهة أخرى مشاركة الحكومات الوطنية في المشروعات داخلها والاستثمار في تلك الثروات وهو ما يعرف بأيدولوجية التنمية^(١٤).

وعلي ذلك فقد تطورت وتزايدت أنواع الاستثمار في الدول النامية عن طريق مشاركة راس المال الأجنبي للوطني هذا من ناحيه، بل ذهبت اغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات السكانية في بعض الدول ومنها مصر^(١٥).

وفي ظل زيادة المنافسة الدولية علي جذب الاستثمارات الأجنبية جعل ذلك الدول تحاول الوصول لأفضل اطار قانوني مناسب للاستثمار وذلك لكونه من اهم العوامل التي تحسن بيئة الاستثمار وتساهم في استقرار المعاملات، ومن ثم الوصول للثقة بين المتعاملين وكذلك الثقة في النظام الاقتصادي ككل، فقديمًا خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين كان هناك تنافس بين الشركات والمستثمرين علي حد سواء في كسب رضا الدول المضيفة أو التأثير فيها، إلا أنه من التطور الزمني تغيرت الصورة واصبح العكس هو السائد فأصبحت الدول نظرا لحاجتها لرؤوس الأموال هي التي تتنافس مع بعضها البعض لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فإن كان التشريع يساعد علي تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم فإن ذلك مرهون بنجاح الحكومات في إصدار تشريعات مناسبة لأوضاعها

(١٣) حسين إبراهيم خليل، د. حسين محمد مصلح، الرقابة القضائية على حقوق النظار والاضراب والتناسب، دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر، شركة ناس للطباعة، ط ٢٠١٥، ص ٧ وما بعدها.

(١٤) حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية، دار المستقبل العربي، مصر- القاهرة- الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٨، ص ١٩٠.

(١٥) رمزي ذكي، التضخم في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، سنة ١٩٨٦، ص ١٢٦.

الاقتصادية الداخلية لتتناسب مع الاقتصاد العالمي ويترتب علي ذلك استجابة أو عدم استجابة للمستثمرين ومن ثم كنتيجة طبيعية ارتفاع أو انخفاض في معدلات النمو وكذا الصادرات والبطالة وغيرها من العناصر الاقتصادية^(١٦).

وعند الحديث عن التطور التشريعي للاستثمار في مصر يجب أن نذكر التالي^(١٧):

١- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤:

يعتبر البداية الحقيقية للسياسة الاقتصادية الجديدة جاءت عام ١٩٧٤ مع صدور القانون رقم ٤٣ وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولعل أهم ما جاء به تشجيع انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريباً، وتوظيف رأس المال الأجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص، وعدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها، وإعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها، ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، ومن الضريبة العامة على الإيرادات وذلك كله لمدة خمس سنوات.

ولذا تشير المعطيات والبيانات المتاحة إلى أن النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة كانت محدودة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد منذ تطبيق القانون وحتى ٣١/١٢/١٩٨٣ حوالي ١٣٩٢ مشروعاً يبلغ إجمالي رؤوس أموالها ٥٧٩٠ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية ١٠٨٧٥ مليون جنيه، ومن جهة أخرى بلغ نصيب رأس المال المصري ٦٤,٤% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها حتى ٣١/١٢/١٩٨٣، ويمتلك القطاع العام نحو ٣٨% من جملة رؤوس الأموال المصرية في حين يملك رأس المال العربي ٢٢,٩% من الإجمالي، ويمثل رأس المال الأجنبي ١٢,٧%، مع ملاحظة تراجع نسبة رأس المال الأجنبي في إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها من ٢٦,٥% في نهاية ١٩٧٩ إلى ٢٢,٥% في نهاية ١٩٨١ إلى ١٢,٧%.

٢- القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

تضمن هذا القانون أحكاماً من شأنها تشجيع المستثمر المصري على إقامة الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة، وليحل محل القانون رقم ٢٦ لسنة

(١٦) حسين محمد مصلح محمد، التطور التشريعي للاستثمار في مصر واثره علي جذب الاستثمار، نسخته إلكترونية، بدون سنة نشر، ص ٥٠.

(١٧) حسين محمد مصلح محمد، مرجع سابق، ص ٥١ وما بعدها.

١٩٥٤ متغلبا بذلك على كافة المشاكل التي أسفرت عن التطبيق العملي لهذا القانون.

فقد ساوى هذا القانون بين المستثمر المصري الذي ينشئ شركة وفقا لأحكامه برأس المال مصري كامل دون أن يتضمن مكونا أجنبيا، وبين المستثمر الذي يتمتع بمزايا القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك بالشروط الآتية:

١- أن يعمل في المجالات المحددة بالمادة ٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بحسبان أن المزايا مقررة بمزاولة أنواع معينة من النشاط.

٢- أن توافق الهيئة العامة للاستثمار على ذلك حتى تتأكد من أن المشروع يعمل في أحد هذه المجالات.

٣- تتمتع الشركات القائمة بهذه المزايا في حدود ما تستحدثه من زيادة في رأسمالها لأغراض في المجالات المشار إليها.

وهذه المزايا المقررة لهذه الشركات تجعل كل المشروعات التي تعمل في مجال الاستثمار على قدم المساواة، وبذلك تم علاج القصور الموجود في قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. كما وفر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحماية لكل من المكتتبين والمساهمين ومقرضي الشركات من حملة السندات وغيرهم.

مع ضآلة النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، فقد واجهت عملية تحرير الاقتصاد القومي بعض المصاعب، خاصة في ظل تقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فقد واجهت البلاد بعض الاضطرابات الاجتماعية عامي ١٩٧٧، ١٩٨٤ وقد عززت هذه الضغوط عوامل خارجية كان من أهمها تدهور أسعار البترول منذ عام ١٩٨٦، واتجاه تحويلات العمالة المصرية بالخارج للانخفاض، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في أواخر الثمانينات، وزيادة عجز ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، وارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات الاستثمار ولذا كان من الضروري إذن علاج هذه الاختلالات وزيادة الاستثمارات وان يتنبه المشرع إلى ضرورة علاج أوجه القصور التي شابت القانون ٤٣ وتوسيع فرص الاستثمار التي تضمنها وأعطاه دفعة أكثر قوة للمشروعات الخاصة المحلية والمشاركة، لذلك فقد صدر في عام ١٩٨٩ القانون رقم ٢٣٠ الذي لم يضيف جديدا علي حاله تدفق الاستثمار في مصر وظلت حالة الركود النسبي مستمرة.

٣- الوضع التشريعي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

أنت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بتبعات اقتصادية غاية في السوء علي الاقتصاد المصري من كافة

الأوجه وبخاصه الاستثمار حيث انهار الاقتصاد المصري ووصل لادني مستوياته وتبع ذلك سقوط جميع مؤسسات الدولة بخاصه جهاز الشرطة ولولا تماسك وصلابه المؤسسة العسكرية وتوصيها لكل المكائد التي دبرت لمصر لكان الوضع مختلفا تماما وترتب علي ذلك هروب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى الخارج بسبب الانفلات الأمني والإرهاب المنتشر خلال هذه الفترة، وقد تحسن الوضع كثيرا بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث استطاعت مصر أن تستعيد عافيتها في كافة المجالات وبخاصه الاقتصادية خاصة مع تضاؤل العمليات الإرهابية تباعا واستعاده السيطرة والقبضة الأمنية للدولة ولذا فعنصر الأمن كان هاما للغاية لاكتساب ثقة المستثمرين ورؤوس الأموال، وقد اتخذت الدولة المصرية خطوات عظيمة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الهاربة خوفا خلال الفترة السابقة فقامت بعقد مؤتمر شرم الشيخ عام ٢٠١٥ وقد كان هذا المؤتمر يهدف إلى:

- ١- التعاقد علي إنشاء عدد من المشروعات الاقتصادية مع شركات أجنبية عملاقه مثل سيمنز.
 - ٢- استعاده مصر لدورها السياسي والإقليمي حيث تم عقد عدده قمم مصغره علي هامش المؤتمر بين دول عربيه وأفريقية وأوروبية.
 - ٣- تجميع ولم شمل دول العالم علي التصدي للإرهاب بقياده مصر.
 - ٤- توجيه رساله للعالم اجمع هي وجود رؤيه اقتصادية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية المصرية.
 - ٥- توجيه رساله للشعب المصري بوجود فرص عمل للشباب ووجود مبادرات خاصه بتمنيه مهارات المواطن المصري.
 - ٦- توجيه رساله لمجتمع الاستثمار الدولي بوجود فرص عديده للاستثمار داخل مصر مع إلقاء الضوء عليها.
 - ٧- مساعده القطاع الخاص في النمو والازدهار.
 - ٨- الاهتمام بالبنية التحتية المصرية خاصه في قطاعات النقل والطاقة.
- ولعل من اهم الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال مؤتمر شرم الشيخ^(١٨):

- ١- توقيع مذكره تفاهم بين وزارة الكهرباء والطاقة المصرية وشركة سيمنس العالمية ب ١٠ مليار دولار.
- ٢- مجموعة ال سويدان الإماراتية تستثمر ٦ مليارات دولار في مشروع المركز اللوجيستي

(١٨) مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، الاتفاقيات الموقعة خلال المؤتمر، الهيئة العامة للاستعلامات، المصدر

بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢١، <https://www.sis.gov.eg/section/4657/6704?lang=ar>

والتجارة والتسوق.

٣- اتفاقية تعاون بين البترول وشركة إيني الإيطالية باستثمارات ٥ مليار دولار.

٤- وزير البترول يوقع عقدي تنمية اكتشافي الغاز شمال تورت ١، جنوب سيث ١ بمنطقة شمال البرج البحرية بمياه البحر المتوسط.

٥- مذكرتا تفاهم مع اكواباور السعودية ومصدر الإماراتية باستثمارات بلغت ٩,٤ مليار دولار.

٦- توقيع مذكرة تفاهم مع إعمار الإماراتية لإنشاء مشروع جنوب مارينا.

- قانون الاستثمار الجديد:

وبعد هذا النجاح في المؤتمر الاقتصادي كان لزاما علي الدولة المصرية أن تقوم بتعديلات تشريعية لتتماشي مع حجم الأهداف المرجوة والخطوات المتخذة وعلي ذلك فقد اصدر الرئيس/ عبد الفتاح السيسي قانون الاستثمار الجديد في مصر عام ٢٠١٧^(١٩) وكذا اللائحة التنفيذية للقانون^(٢٠)، ويكمن جوهر وأهمية قانون الاستثمار المصري الجديد في استبدال قانون قديم عمره ٢٠ عاما بقانون جديد يستهدف التحول في سياسة الاستثمار من استهداف كمية إلى نوعيه الاستثمار الأجنبي المباشر ليتماشى ذلك مع رؤية مصر في التنمية المستدامة^(٢١) ٢٠٣٠، ويتضح ذلك جلياً من تعريف "الاستثمار" في القانون نفسه حيث تم توضيحه بأنه: "استخدام الأموال في إنشاء مؤسسة استثمارية أو توسيعها أو تطويرها أو تمويلها أو امتلاكها أو إدارتها بطريقة تسهم في التنمية الشاملة والمستدامة"^(٢٢).

ولعل اهم المميزات التي قد جاء بها القانون الجديدة هي^(٢٣):

١- المعاملة المتساوية بين الأجانب والمصريين.

٢- منح حق الإقامة طوال مدة المشروع.

(١٩) القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧.

(٢٠) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

(21) Maztaz m.hussein, new Egyptian investment law : eyes on sustainability and fancilitation, article, investment treaty news, at 17/10/2018, link <https://www.iisd.org/itn/en/2018/10/17/new-egyptian-investment-law-eyes-on-sustainability-and-fancilitation-moataz-hussein/>, accessed on 27/3/2021.

(٢٢) مادة رقم ١ من قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

(23) What new investment laws mean for foreign investment in Egypt , article ,link <https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/confidence-building-new-investment-law-and-efforts-streamline-decision-making-support-rising-foreign> , accessed on 27/3/2021.

- ٣- الحماية من التأميم أو الحجز علي الأموال دون امر قضائي.
- ٤- الحق في تحويل الأرباح إلى الخارج.
- ٥- معالجة الصعوبات في تأمين العمالية المحلية المناسبة.
- ٦- السماح بحصة ١٠٪ من العمال الأجانب و السماح بزيادتها إلى ٢٠٪ حال غياب العمالة الوطنية المدربة بالمؤهلات المطلوبة.
- ٧- منح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة^(٢٤) صلاحيات جديدة موسعه منها:
- سلطة العمل كمصدر وحيد لجميع التراخيص للمستثمرين
 - سلطة إنشاء مكاتب اعتماد من القطاع الخاص يمكنها مساعدة وتمثيل المستثمرين امام الهيئات الحكومية الأخرى
- ٨- تم تحديد مجموعة من الحوافز من أهمها:
- المزايا العامة لجميع المشاريع خارج المناطق الحرة بما في ذلك الإعفاءات علي رسوم الدمغة علي القروض ومعدل الرسوم الجمركية المنخفض بنسبة ٢٪ علي اللات والمعدات.
 - حوافز محددة لبعض المشاريع الاستثمارية المؤهلة والتي تشمل خصومات ضريبية تصل إلى ٥٠٪ علي تكاليف الاستثمار لبعض التطورات مثل تلك التي يتم إنشاؤها في القطاعات كثيفة العمالة أو المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى فرص عمل.
 - عدد من الحوافز الإضافية التي يمكن تطبيقها علي أساس مخصص بما في ذلك إنشاء نقاط جمركية خاصة لصادرات و واردات المشروع والمساعدات المالية لتكلفة التدريب الفني للموظفين
 - ولمزيدا من التيسير علي المستثمرين ولجذب عدد اكبر من رؤوس الأموال الأجنبية فقد تم اعتماد قواعد جديدة للاستثمار الأجنبي^(٢٥) وكان اهم هذه التعديلات يشمل^(٢٦):
- ١- مراجعة طريقة حساب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة.
- ٢- تحويل مسئولية تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهيئة العامة للاستثمار

(24) GAFI

(٢٥) في ٦ يوليو ٢٠١٩ وافق البرلمان علي ٣ تعديلات في قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧.

(26) Egypt- adoption of new foreign investment rules, UNCTAD, investment policy monitor, article, at 6/7/2019, link <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3401/adoption-of-new-foreign-investment-rules>, accessed on 27/3/2021.

٣- توسيع نطاق تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ليعكس الممارسات الدولية.

٤- السماح بالاستحواذ الأجنبي علي حصص اقل من ١٠٪ في الكيانات المصرية ليتم تسجيلها كاستثمارات اجنبيه مباشرة.

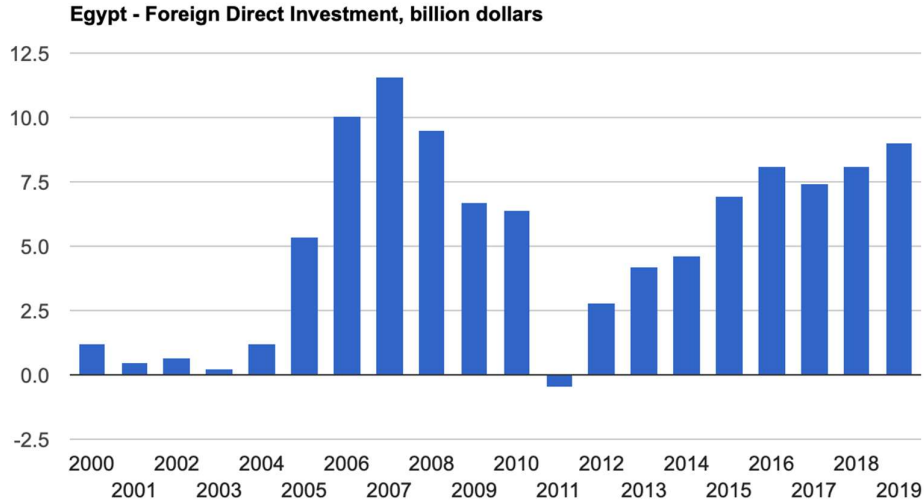
(٢) حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر:

في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ احتلت مصر المرتبة ١١٤ من بين ١٩٠ دولة الصادر عن البنك الدولي، وحصلت على ستة مراكز مقارنة بالعام السابق، وهذا كان مؤشرا على جودة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد، وقد ساعد على ذلك النمو الديناميكي للاقتصاد المصري (حوالي ٧٪ قبل الأزمة)، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وانخفاض تكاليف العمالة، والقوى العاملة الماهرة، والإمكانيات السياحية الفريدة، واحتياطيات الطاقة الكبيرة، والسوق المحلي الكبير، ونجاح الإصلاحات التي تقوم بها السلطات (بما في ذلك العديد من عمليات الخصخصة) في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اعتمدت مصر مؤخراً قانوناً للاستثمار يتضمن متطلبات الأداء لبعض الحوافز الاستثمارية، بما في ذلك المشاريع كثيفة العمالة والموقع الجغرافي. كما أنشأت الحكومة مناطق اقتصادية خاصة مع أنظمة صديقة للأعمال: إدارة أكثر ليبرالية، وأكثر كفاءة، وحوافز ضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والجمارك، وبنية تحتية أفضل^(٢٧).

ويرصد الشكل البياني رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٩ بالدولار الأمريكي، حيث كان اقل معدل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حوالي -٠,٤٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١، حيث يظهر وبوضوح مدى تأثير الأحداث السياسية والأمنية على المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال هذه الفترة التي قد صاحبت ثورة ٢٥ يناير، وكان أعلى معدل حوالي ١١,٥٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، القيمة الأخيرة لعام ٢٠١٩ هي ٩,٠١ مليار دولار أمريكي.

(27) Egypt: investing in Egypt, foreign direct investment (fdi) in Egypt, article, site <https://www.nordeatrade.com>, link <https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment>, accessed on 8/10/2020.

شكل بياني رقم (١)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر
خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٩ بالدولار الأمريكي



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/fdi_dollars، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٠/٧.

وعلى الصعيد الدولي فقد احتلت مصدر المرتبة ال ٢٧ عالميا عام ٢٠١٩ ب ٩ مليار دولار أمريكي تقريبا وذلك خلال دراسة تم إعدادها على ٩٩ دولة حول العالم من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو تقدم ملحوظ مقارنة بمقارنتنا بعام ٢٠١٨، حيث جاءت بالمرتبة رقم ٣١ عالميا ب ٨,١ مليار دولار أمريكي، وكذلك عن عام ٢٠١٧ حيث جاءت بالمرتبة رقم ٣٩ ب ٧ مليار دولار أمريكي تقريبا^(٢٨)، ويعد ذلك مؤشرا جيدا على جودة الاقتصاد المصري وقدرته على التعافي من الآثار السيئة للأحداث السياسية والأمنية التي قد أعقبت ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من أحداث.

وأما عن عام ٢٠٢٠ والوضع في ظل ظهور وانتشار جانحة كورونا فإنه وفقاً لآخر توقعات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) سيتباطأ الاقتصاد المصري بشكل حاد بسبب تأثير فيروس كورونا، ويتوقع الإصدار الأخير من تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية نمواً في مصر في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٥ في المائة، مقارنة ب ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٩. ويتوقع حدوث انتعاش إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢١، حيث ذهب التقرير إلى أن التباطؤ الذي قاده جائحة Covid-19 يعكس تباطؤاً في قطاع السياحة، واضطرابات في سلاسل القيمة العالمية

(28) Foreign direct investment, billion dollars -country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/fdi_dollars/#Egypt, accessed on 8/10/2020.

وتباطؤاً في الطلب من الشركاء التجاريين وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، كانت مشاريع البناء العامة الكبيرة والازدهار في قطاع الاتصالات من العوامل التي تدعم النمو حتى الآن^(٢٩).

وللتأكيد على ذلك فقد أجلت مجموعة أرزان المالية الكويتية خططها التوسعية في مصر- بما في ذلك إنشاء بنك استثماري- حتى عام ٢٠٢٢، حيث إن الشركة كانت تخطط لبدء الاستشارات المالية وإدارة الأصول وممارسات الملكية الخاصة في وقت مبكر من هذا العام- ولكن "[السيولة] في المؤسسات المالية، بما في ذلك تلك العربية، تعرضت لضغوط خلال الوباء". ومن جهة ثانية قالت شركة فاروس القابضة في مذكرة بحثية حديثة تعليقا على الاستحواذ المحتمل لشركة الاتصالات السعودية على فودافون مصر، وهي صفقة أخرى تأثرت بالوباء، أن الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي "تواجه أزمة سيولة" وكذلك الوضع بخصوص شركة ايكيا السويدية للأثاث ايكيا دفعت الافتتاح المخطط لمتجرها واسع النطاق في مدينة السادس من أكتوبر حتى مارس ٢٠٢١. كان من المقرر أن يفتح الفرع الدائم أبوابه هذا العام، لكن يبدو أنه تأخر بسبب الوباء، حيث قيل أنه جعل عام ٢٠٢٠ عاماً "صعباً"، قد افتتحت ايكيا فرعاً أصغر في مول العرب في أواخر العام الماضي لخدمة العملاء حتى يفتح فرعها الدائم الذي تبلغ مساحته ٢٠ ألف متر مربع أبوابه بموجب اتفاقية إيجار طويلة الأجل موقعة مع الفطيم مصر للبيع بالتجزئة في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، وقعت الشركة اتفاقية قرض بقيمة ٣٩٥ مليون جنيه من بنك الإمارات دبي الوطني مصر لتمويل الخطة^(٣٠).

ونخلص من ذلك إلى أن الحكومة المصرية تواصل إحراز تقدم في الإصلاحات الاقتصادية، وبينما لا تزال هناك العديد من التحديات، يتحسن مناخ الاستثمار في مصر. نفذت الدولة عدداً من الإصلاحات الهيكلية منذ تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦، وبعد سجل حافل من النجاح في استكمال برنامج إصلاح اقتصادي مدته ثلاث سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي بدعم من صندوق النقد الدولي، كانت مصر واحدة من أسرع الأسواق الناشئة نمواً قبل تفشي COVID-19. أدت زيادة ثقة المستثمرين وإعادة تنشيط سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في مصر إلى جذب استثمارات المحافظ الأجنبية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية. تدرك الحكومة المصرية أيضاً أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أمر أساسي لمواجهة العديد من التحديات الاقتصادية، وقد أعلنت عزمها على خلق بيئة

(29) Nibal zgheib, Egypt's growth to slow sharply in 2020 because of coronavirus pandemic, article, 13 may 2020, link <https://www.ebrd.com/news/2020/egypts-growth-to-slow-sharply-in-2020-because-of-coronavirus-pandemic.html>, accessed on 8/10/2020.

(30) Covid is slowing the pace of foreign investment in Egypt, article, 17 September 2020, site <https://enterprise.press>, link <https://enterprise.press/stories/2020/09/17/covid-is-slowing-the-pace-of-foreign-investment-in-egypt-22049/>, accessed on 8/10/2020,

أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر. نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة ١١٪ بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، من ٨,١ إلى ٩ مليارات دولار، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري. صنفت لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (أونكتاد) مصر كأفضل وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩^(٣١).

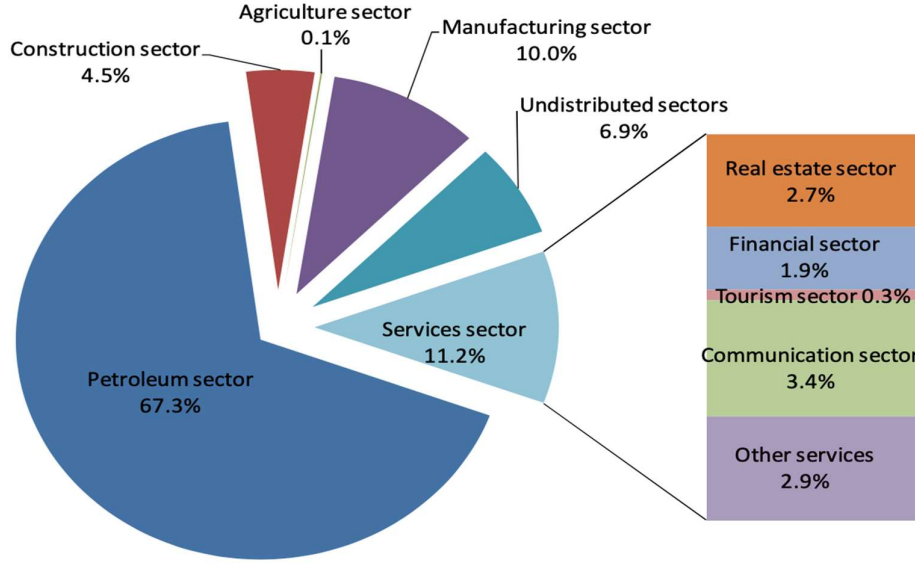
وأما عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبالتالي فإنه عند الحديث عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وجد الباحث أنه من الأصوب المقارنة بين آخر ثلاث سنوات تماشياً مع منهج البحث، وبناء على ذلك سيتناول بالدراسة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال النقاط الآتية:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٧-٢٠١٨):

يرصد الشكل البياني رقم ٧١ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٨)، حيث يظهر احتلال قطاع البترول للصدارة بنسبة ٦٧,٣٪ من الإجمالي ثم يليه قطاع الخدمات ب ١١,٢٪، وهو يشتمل على قطاعات السياحة والعقارات والقطاع المالي وقطاع الاتصالات ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة ب ١٠٪ من الإجمالي.

(31) 2020 investment climate statements: Egypt, report, 2020, site <https://www.state.gov>, link <https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/egypt/>, accessed on 8/10/2020.

شكل بياني رقم (٢)
التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٨)



المصدر:

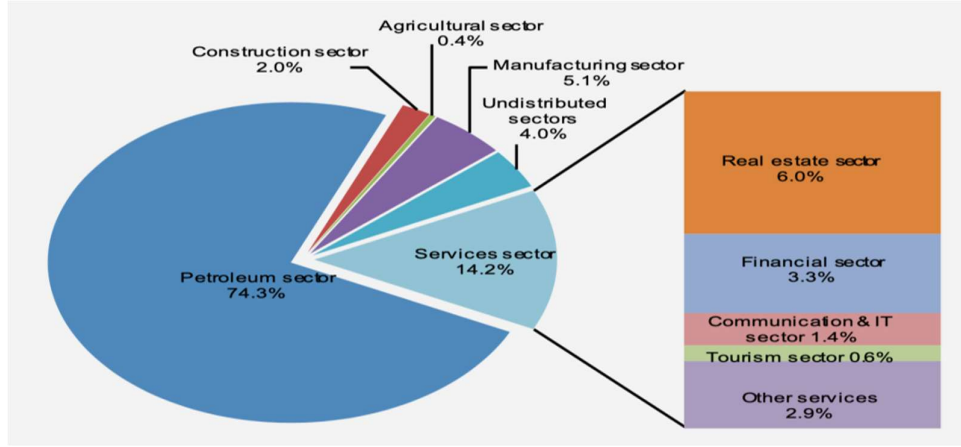
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٨-٢٠١٩):

يرصد الشكل البياني رقم ٣٥ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٨-٢٠١٩)، حيث ظل الترتيب كما هو ولكن تغيرت النسب من الإجمالي فقط، حيث احتل قطاع البترول الصدارة أيضا ولكن بنسبة أعلى حيث استحوذ على ٧٤,٣٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، واحتل أيضا قطاع الخدمات المرتبة الثانية ب ١٤,٢٪ من الإجمالي، ثم في المرتبة الثالثة جاء قطاع الصناعة ب ٥,١٪ من الإجمالي.

شكل بياني رقم (٣)
التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر
حسب القطاعات (٢٠١٨-٢٠١٩)،



المصدر:

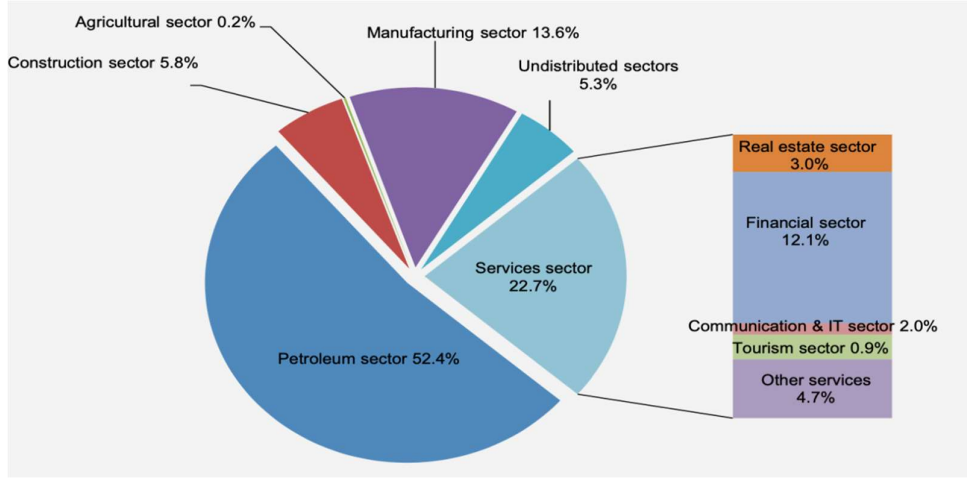
<https://www.cbe.org/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٩-٢٠٢٠):

يرصد الشكل البياني رقم ٣٦ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، والتي ظل فيها الترتيب كما هو ولكن اختلفت النسب فقط، فقد احتل قطاع البترول الصدارة ب ٥٢,٤٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثاني من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ب ٢٢,٧ ٪، وأتى في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة ب ١٣,٦ ٪ من إجمالي التدفقات وهي النسبة الأعلى خلال الثلاث سنوات.

شكل بياني رقم (٤)
التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)



المصدر:

<https://www.cbe.org/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩.

ونخلص من ذلك إلى أنه خلال الفترة بين عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠:

ج- احتل قطاع البترول الصدارة من حيث اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ذلك بسبب الاكتشافات التي قامت بها الشركات الأجنبية في مصر مثل شركة اينبي وغيرها مما ساعد ذلك على جعل شركات أخرى ترغب في دخول مجال البحث عن الاكتشافات النفطية والبتروولية والغازية في مصر.

ح- لم ينجح قطاع الصناعة بالقدر الكافي في إقناع المستثمرين للدخول فيه برؤوس أموالهم للاستثمار ومن ثم كان أقل القطاعات الثلاث الأساسية جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وان كان زادت نسبته قليلا عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعامين السابقين

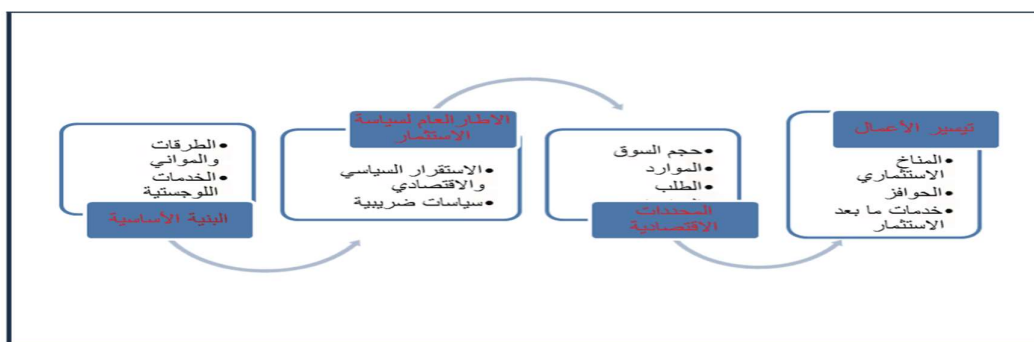
خ- بالنسبة لقطاع الزراعة فإنه رغم امتلاك مصر لمساحات شاسعة من الأراضي والتي تصلح للزراعة إلا أن هذا القطاع لم يحصل على النسبة التي يستحقها من دول العالم في مصر

(٣) تحليل المناخ الاستثماري في مصر من واقع المؤشرات العالمية:

خلال السنوات الماضية تغير المفهوم التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث اعتمد بشكل كبير على الشركات دولية النشاط المتعدية الجنسيات حيث بلغ حجم استثماراتها حوالي نصف تريليون دولار وفقا لتقرير الاستثمار العالمي عام ٢٠١٥ وحوالي تريليون دولار عام ٢٠٢٠، ولذا فقد اصبح نجاح

المشروع الاستثماري يقوم علي توافر عدة مقومات يجب أن تمتلكها كلا من الدولة المضيفة والشركة المستثمرة والتي تؤثر علي القرار الاستثماري^(٣٢)، وقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية ولعل من جماع الدراسة يمكن توضيح ذلك وفقا للشكل البياني رقم ١ حيث يمكن القول ان اهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي محددات اقتصادية مثل حجم السوق ومحددات سياسية مثل الاستقرار السياسي ومحددات خاصة بالاعمال مثل الحوافز الاستثمارية وأخيرا محددات خاصة بالبنية التحتية مثل توافر الطرق والمواصلات وشبكات الاتصالات^(٣٣).

شكل بياني رقم (٥) محددات جذب الاستثمار الأجنبي،



المصدر:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%5Blanguage%5D

/جاذبية%٢٠%البلدان%٢٠%العربية%٢٠%للاستثمار%٢٠%الأجنبي%٢٠%المباشر%٢٠%دراسة%٢٠%تشخيصية%٢٠%حسب%٢٠%م
، بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ pdf مؤشر%٢٠%قياس%٢٠%محددات%٢٠%الاستثمار.

وعلي ذلك فقد وجد الباحث انه يجب دراسة المحددات الآتية:

أولاً: المحددات السياسية:

يُعد محدد الاستقرار السياسي مع أهم المحددات التي ينظر إليها من قبل المستثمرين الأجانب

(٣٢) نزهان محمد سهو السامرائي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار - دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة/ إشارة خاصة للعراق والدول العربية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ١٢، العدد ٣٤/٢٠١٦، ص ٢٥٢.

(٣٣) سفيان قعلول، مرجع سابق، ص ١١.

للمساعدة في اتخاذ قرارهم باستثمار رؤوس أموالهم داخل دولة ما، وللحديث عن هذا المحدد سنقوم بدراسة عدة نقاط وهي:

١- المخاطر السياسية قصيرة الأجل:

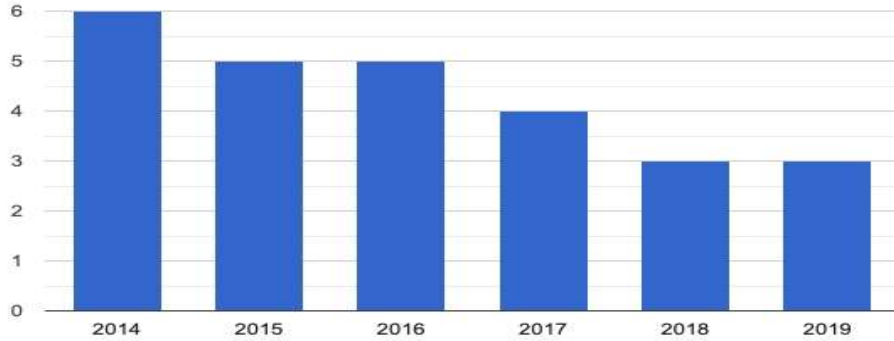
في دراسة حول تصنيف المخاطر السياسية على المدى القصير عن طريق احتمالية وجود خطر ناتج عن أحداث سياسية وامتاثلة مرتبطة بالمعاملات عبر الحدود مع أفق مخاطر يصل إلى سنة واحدة. من أجل تقييم هذه المخاطر، تم استخدام نموذجاً كمياً، يركز بشكل أساسي على تطور حالة السيولة في ٢٢٤ دولة حول العالم. والهدف من ذلك هو تقييم قدرة أي بلد على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل. يتابع النموذج عن كثب أي تدهور أو تحسن في حالة البلدان المدينة.

يتم تصنيف البلدان إلى سبع فئات: من ١ (منخفض المخاطر) إلى ٧ (مخاطر عالية).

وبخصوص الوضع في مصر، يرصد الشكل البياني رقم ٥٧ لوضع المخاطر السياسية قصيرة الأجل خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨، حيث بلغ متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٤ نقاط مؤشر بحد أدنى ٣ نقاط مؤشر في عام ٢٠١٨ وبحد أقصى ٦ نقاط في عام ٢٠١٤. أحدث قيمة من عام ٢٠١٩ هي ٣ نقاط مؤشر. للمقارنة، المتوسط العالمي في ٢٠١٩ على أساس ٢٢٤ دولة هو ٣ نقاط.

شكل بياني رقم (٦)

المخاطر السياسية قصيرة الأجل في مصر
خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩



Source: TheGlobalEconomy.com, Credendo Group

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/political_risk_short_term/ بتاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٦.

وبالنظر للأرقام نجد أن هناك تطورا ملحوظا للأفضل من حيث المخاطر قصيرة الأجل وبخاصه بعد استقرار الأوضاع السياسية ومعها الأوضاع الاقتصادية فشتان الفارق بين عام ٢٠١٤ و ٢٠١٩ بين قمه المخاطر والمخاطر المتوسطة أو القليلة، ومما يدعم ذلك احتلال مصر للمرتبة رقم ٩٥ على مستوي العالم من حيث المخاطر السياسية قصيرة الأجل وذلك في دراسة أجريت عام ٢٠١٩ على ٢٠١ دولة فاحتلت أفغانستان الصدارة ب ٧ نقاط وجاءت أندورا في المؤخرة ب نقطة وحده فقط^(٣٤).

٢- المخاطر السياسية المتوسطة وطويلة الأجل:

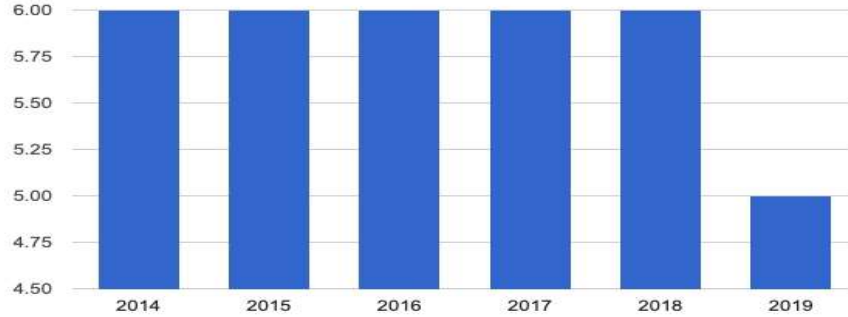
في دراسة حول تصنيف المخاطر السياسية على المدى المتوسط / الطويل عن طريق قياس احتمالية الخطر الناجم عن الأحداث السياسية والمتمثلة المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود مع أفق مخاطر يتجاوز عام واحد. تم استخدام نموذجاً كمياً يقيس المائة المالية للدول على وجه الخصوص. فهو يجمع بين تقييم الوضع الاقتصادي والمالي وتقييم الوضع السياسي وتحليل تجربة الدفع لكل بلد.

يتم تصنيف البلدان إلى سبع فئات: من ١ (منخفض المخاطر) إلى ٧ (مخاطر عالية).

وأما عن مصر فعند قياس المخاطر السياسية متوسطة/ طويلة الأجل (١= منخفض، ٧= مرتفع) بالنسبة لهذا المؤشر، يرصد الشكل البياني رقم ٢١ بيانات المخاطر السياسية المتوسطة وطويلة الأجل لمصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ حيث كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٥,٨ نقاط مؤشر بحد أدنى ٥ نقاط المؤشر في عام ٢٠١٩ و بحد أقصى ٦ نقاط في عام ٢٠١٤. آخر قيمة من عام ٢٠١٩ هي ٥ نقاط مؤشر.

(34) Political risk, short- term- country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/political_risk_short_term/#Egypt, accessed on 26/9/2020.

شكل بياني رقم (٧)
المخاطر السياسية متوسطة وطويلة الأجل في مصر
خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩



Source: TheGlobalEconomy.com, Credendo Group

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/political_risk_long_term بتاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٦.

وأما على المستوى الدولي فعند دراسة المخاطر السياسية متوسطة/ طويلة المدى من خلال ٢٠١ دولة عام ٢٠١٩ حيث صنفت الدول إلى (١= منخفض، ٧= مرتفع) كان المتوسط هو ٤,٤ نقطة مؤشر، وكانت أعلى قيمة في أفغانستان: ٧ نقاط مؤشر وأدنى قيمة كانت في أندورا: ١ نقطة مؤشر، واحتلت مصر المرتبة رقم ٩٢ ب ٥ نقاط مؤشر^(٣٥).

٣- خطر العنف السياسي:

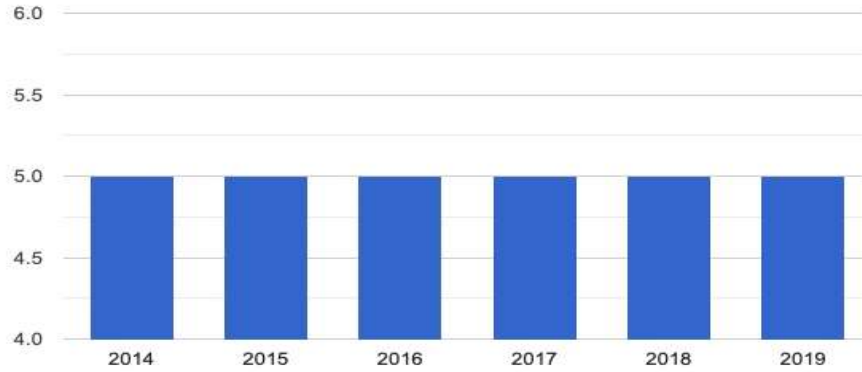
يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي و هذا المفهوم أوسع من "الحرب" ويشمل: الإرهاب (الأهداف السياسية والدينية والأيدولوجية) وأضرار العنف السياسي (الأضرار التي تلحق بالأصول المادية نتيجة للعنف السياسي) ؛ لأغراض تحليل مخاطر العنف السياسي، يتم تضمين أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي، في دراسة من أجل تقييم مخاطر العنف السياسي تم من خلالها دراسة في المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها و أيضاً في احتمال الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية (المستمرة) والإحباط وعدم الرضا، وتم تصنيف البلدان إلى سبع فئات (من ١ منخفض المخاطر إلى ٧ مخاطر عالية).

(35) Political risk, medium/long- term- country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/political_risk_long_term/#Egypt, accessed on 26/9/2020.

ويرصد الشكل البياني رقم ٥٩ خطر العنف السياسي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩ حيث بالنسبة لهذا المؤشر كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٥ نقاط مؤشر بحد أدنى ٥ نقاط مؤشر في ٢٠١٤ و بحد أقصى ٥ نقاط مؤشر في ٢٠١٤. آخر قيمة من ٢٠١٩ هي ٥ نقاط مؤشر.

شكل بياني رقم (٨)

خطر العنف السياسي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩



Source: TheGlobalEconomy.com, Credendo Group

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/political_violence_risk، بتاريخ: ٢٦/٩/٢٠٢٠. وعلى المستوي الدولي ففي دراسة تناولت مخاطر العنف السياسي عام ٢٠١٩ استناداً إلى ١٩٤ دولة، حيث صنفت الدول الي ٧ مستويات (١=منخفض، ٧=مرتفع)، بلغ المتوسط ٣ نقاط مؤشر، وكانت أعلى قيمة في أفغانستان: ٧ نقاط مؤشر وأدنى قيمة في أندورا: ١ نقطة مؤشر، واحتلت مصر المرتبة رقم ٣٤ في تلك الدراسة^(٣٦).

ثانياً: المحددات الخاصة بالحرية الاقتصادية:

لدراسة مؤشر الحرية الاقتصادية كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فإنه يلزم أن نقوم بدراسة النقاط الآتية:

١- حقوق الملكية:

يقيس مؤشر حقوق الملكية- بصفة عامة- الدرجة التي تحمي بها قوانين الدولة حقوق الملكية

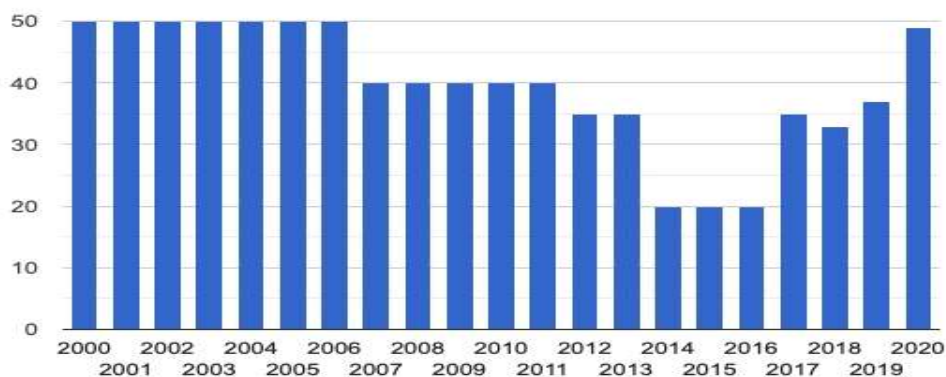
(36) Political violence risk- country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/political_violence_risk/#Egypt, accessed on 26/9/2020.

الخاصة ودرجة إنفاذ حكومتها لتلك القوانين، كما أنه يقيم احتمالية مصادرة الملكية الخاصة ويحلل استقلالية القضاء ووجود الفساد داخل القضاء وقدرة الأفراد والشركات على إنفاذ العقود. تشير قيم المؤشر الأعلى إلى حماية قانونية أكثر تأكيداً للممتلكات ، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٠ مؤشر حقوق الملكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ من خلال مؤشر نقاط (٠ - ١٠٠)، حيث كانت القيمة عام ٢٠٠٠ هي ٥٠ نقطه وهي أعلى قيمه خلال هذه الفترة وظلت كذلك حتى عام ٢٠٠٦، وكانت اقل قيمه هي ٢٠ وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦، ثم ظلت ترتفع تدريجيا مره أخرى حتى وصلت إلى ٢٩ درجة تقريبا عام ٢٠٢٠.

شكل بياني رقم (٩)

مؤشر حقوق الملكية في مصر بالنقاط

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠



Source: TheGlobalEconomy.com, The Heritage Foundation

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/herit_property_rights، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢٠. وعلي الصعيد العالمي ففي دراسة أجريت استناداً إلى ١٨١ دولة عام ٢٠٢٠ كان المتوسط العالمي ٥٧ نقطة، وكانت أعلى قيمة في سنغافورة ب ٩٧ نقطة وأدنى قيمة كانت في فنزويلا ب ١٠ نقاط، واحتلت مصر المرتبة رقم ١٠٩ ب ٤٩ نقطة^(٣٧).

٢- التحرر من الفساد:

يقصد بذلك أن درجة مؤشر حرية الفساد مستمدة بشكل أساسي من مؤشر مدركات الفساد لمنظمة

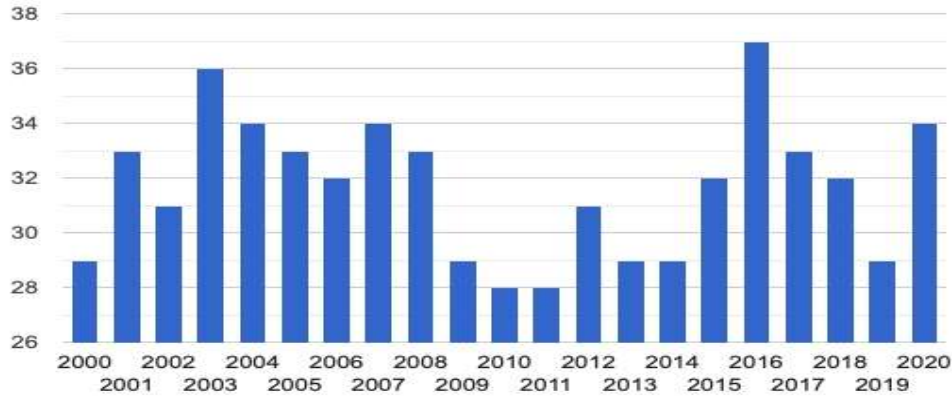
(37) Property rights- country rankings , article , site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_property_rights/#Egypt , accessed on 27/9/2020 .

الشفافية الدولية. بالنسبة للبلدان التي لم يتم تغطيتها في مؤشر أسعار المستهلكين، يتم تحديد درجة التحرر من الفساد باستخدام معلومات من مصادر موثوقة ومعترف بها دولياً. تشير قيم المؤشر الأعلى إلى انخفاض مستوى الفساد، وأما عن مصر يستخدم مؤشر التحرر من الفساد لمصر الصادر عن مؤسسة التراث في الغالب البيانات من منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تتعقب تصورات الفساد في جميع أنحاء العالم، ويرصد الشكل البياني رقم ٦١ مؤشر التحرر من الفساد في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠، حيث كان المؤشر عام ٢٠٠٠ يشير إلى ٢٩ نقطه إلا أنه لم يكن اقل المعدلات حيث بلغ المعدل عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ٢٨ نقطه فقط، في حين كان أعلى المعدلات عام ٢٠١٦ ب ٣٧ نقطه، ووصل المعدل عام ٢٠٢٠ إلى ٣٤ نقطه، حيث تم إعطاء كل الصلاحيات لهيئة الرقابة الإدارية من قبل السلطة السياسية في الدولة وهو ما كان له أكبر الأثر على ضبط العديد من قضايا الفساد داخل القطاع الحكومي للدولة.

شكل بياني رقم (١٠)

مؤشر التحرر من الفساد داخل مصر

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠



Source: TheGlobalEconomy.com, The Heritage Foundation

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/herit_corruption، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢٠

وعلي الصعيد الدولي ففي دراسة أجريت عام ٢٠٢٠ على ١٨١ دولة حول العالم كان المتوسط هو ٤٤ نقطة وكانت أعلى قيمة في فنلندا ب ٩٦ نقطة، وأدنى قيمة كانت في جمهورية الكونغو الديمقراطية ب ١٣ نقطة. بينما احتلت مصر المرتبة رقم ١٠٨ ب ٣٤ نقطة (٣٨).

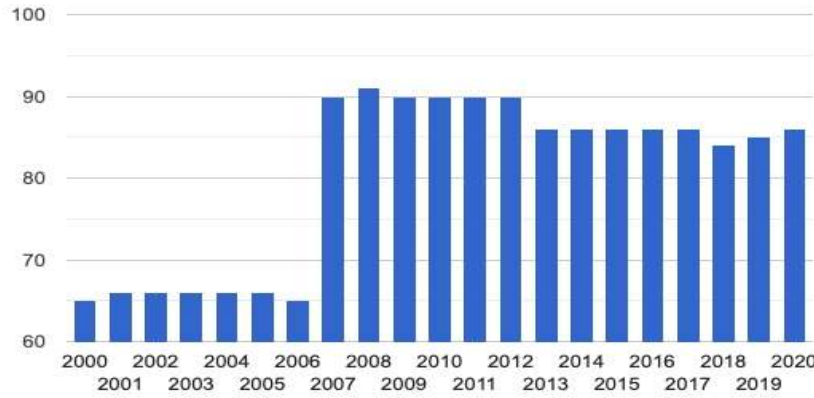
(38) Freedom from corruption-country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_corruption/,

٣- الحرية المالية:

يعبر هذا المؤشر عن العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة، وهو يتكون من ثلاثة عوامل كمية: أعلى معدل ضريبي هامشي على الدخل الفردي، ومعدل الضريبة الهامشية الأعلى على دخل الشركات، وإجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٢ مؤشر الحرية المالية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ بالنقاط (١٠٠-٠)، حيث كانت أقل المعدلات عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ ب ٦٥ نقطة، وكان أعلاها عام ٢٠٠٨ ب ٩١ نقطة، وعام ٢٠٢٠ كان المعدل ٨٦ نقطة.

شكل بياني رقم (١١)

الحرية المالية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠



Source: TheGlobalEconomy.com, The Heritage Foundation

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/herit_fiscal_freedom/، بتاريخ: ٢٧/٩/٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الدولي يرصد الشكل البياني رقم ٦٣ ترتيب مصر بين دول العالم من حيث مؤشر الحرية المالية عام ٢٠٢٠ في دراسة أجريت على ١٧٦ دولة عام ٢٠٢٠ بلغ المتوسط ٧٧ نقطة، وكانت أعلى قيمة في قطر ب ١٠٠ نقطة وأدنى قيمة في كوريا الشمالية ب ٠ نقطة. واحتلت مصر المرتبة رقم ٤٣ ب ٨٦ نقطة^(٣٩).

accessed on 27/9/2020.

(39) Fiscal freedom – country rankings ,article , site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_fiscal_freedom/#Egypt, accessed on 27/9/2020.

شكل بياني رقم (١٢)

ترتيب مصر بين دول العالم من حيث مؤشر الحرية المالية عام ٢٠٢٠

Fiscal freedom index (0-100), 2020
(points, Source: The Heritage Foundation, TheGlobalEconomy.com)

1. Qatar	100
2. Saudi Arabia	100
3. Bahrain	99
4. UA Emirates	99
5. Kuwait	98
6. Oman	98
7. Bahamas	97
8. Vanuatu	97
9. Maldives	96
10. Paraguay	96
11. Turkmenistan	96
12. Kyrgyzstan	94
13. Hong Kong	93
14. Micronesia	93
15. Jordan	92
16. Kazakhstan	92
17. Macedonia	92
18. Mauritius	92
19. Tajikistan	92
20. Uzbekistan	92
21. Afghanistan	91
22. Lebanon	91
23. Madagascar	91
24. Brunei	90
25. Bulgaria	90
26. Romania	90
27. Singapore	90
28. Belarus	89
29. Cambodia	89
30. G.-Bissau	89
31. Russia	89
32. Azerbaijan	88
33. S.T. and Principe	88
34. Sierra Leone	88
35. Angola	87
36. Botswana	87
37. Burma	87
38. Georgia	87
39. Laos	87
40. Moldova	87
41. Albania	86
42. Bolivia	86
43. Egypt	86

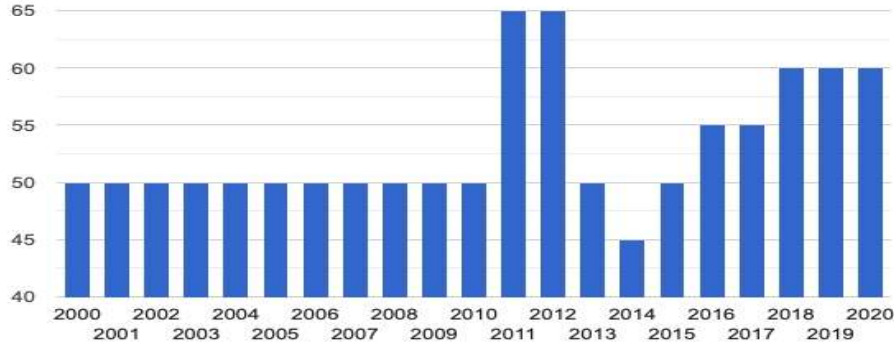
المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_fiscal_freedom/#Egypt، بتاريخ

٢٧/٩/٢٠٢٠.

٤- حرية الاستثمار:

يعبر هذا المؤشر عن تقييم مجموعة متنوعة من قيود الاستثمار (البيروقراطية المرهقة، والقيود المفروضة على ملكية الأراضي، ومصادرة الاستثمارات دون تعويض عادل، وضوابط النقد الأجنبي، ومراقبة رأس المال، والمشاكل الأمنية، والافتقار إلى البنية التحتية الاستثمارية الأساسية، وما إلى ذلك). يتم خصم النقاط من الدرجة المثالية ١٠٠ لكل من القيود الموجودة في نظام الاستثمار لبلد ما، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٤ مؤشر حرية الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ حيث ظل المعدل ثابت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠ ب ٥٠ نقطة، ثم ارتفع لأعلى مستوياته خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ فوصل إلى ٦٥ نقطة، ووصل إلى أدنى مستوياته عام ٢٠١٤ ب ٤٥ نقطة فقط، وخلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠ ارتفع مجددا حتى وصل إلى ٦٠ نقطة.

شكل بياني رقم (١٣)
مؤشر حرية الاستثمار في مصر
خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠



Source: TheGlobalEconomy.com, The Heritage Foundation

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/herit_investment_freedom/، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢٠.

وعلى المستوى الدولي ففي دراسة أجريت على ١٨٠ دولة حول دراسة مؤشر حرية الاستثمار (١٠٠-٠) عام ٢٠٢٠، كان المتوسط ٥٧ نقطة، وكانت أعلى قيمة في لوكسمبورج ب ٩٥ نقطة وأدنى قيمة كانت في إريتريا ب ٠ نقطة، واحتلت مصر المرتبة رقم ٨٧ على مستوى العالم ب ٦٠ نقطة (٤٠).

ثالثاً: المحددات الخاصة بالبنية التحتية والاتصالات والنقل:

يندرج تحت هذا المحدد عدة مؤشرات أهمها:

١- جودة الطرق:

يعتبر من المؤشرات المهمة جدا والتي تساعد بشكل كبير في جذب المستثمرين حيث أنه أحد مكونات مؤشر التنافسية العالمية الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً (WEF)، حيث يقوم استناداً إلى بيانات من مسح الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مسح طويل الأمد ومكثف يستفيد من آراء أكثر من ١٤٠٠٠ من قادة الأعمال في ١٤٤ دولة. تعتمد درجة مؤشر جودة الطريق على سؤال واحد فقط. يُطلب من المستجيبين تقييم الطرق في بلد عملهم على مقياس من ١ (متخلفة)

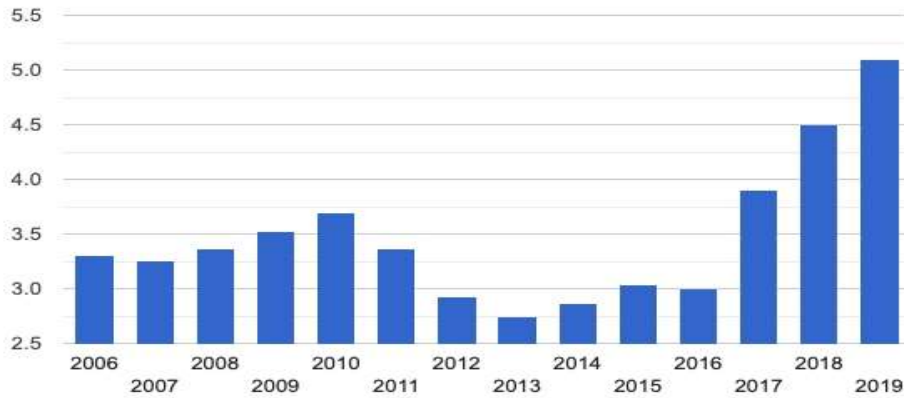
(40) Investment freedom-country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_investment_freedom/#Egypt, accessed on 27/9/2020.

إلى ٧ (واسعة وفعالة وفقاً للمعايير الدولية). يتم تجميع الردود الفردية لإنتاج درجة البلد، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٥ مؤشر جودة الطرق في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩، حيث كان المعدل عام ٢٠٠٦ ٣,٣ نقطة، وكان أقل المعدلات عام ٢٠١٣ بـ ٢,٧ نقطة وأما عن أعلى المعدلات فكان عام ٢٠١٩، حيث بلغ ٥,٢ نقطة.

شكل بياني رقم (١٤)

جودة الطرق في مصر

خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩



Source: TheGlobalEconomy.com, World Economic Forum

المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/roads_quality/، بتاريخ: ٢٧/٩/٢٠٢٠.

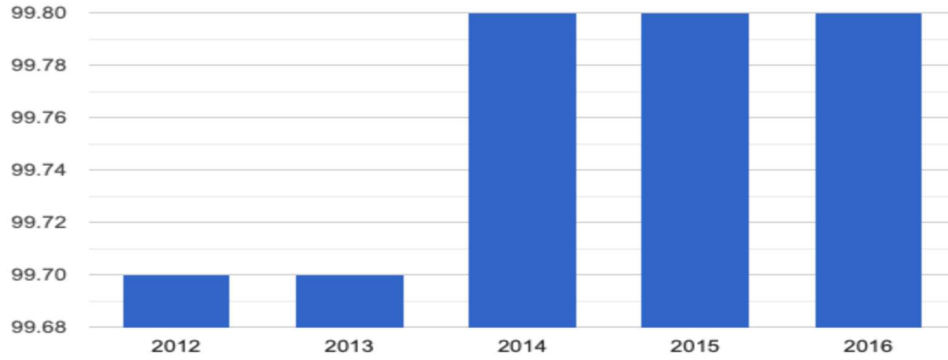
وعلى المستوى الدولي ففي دراسة أجريت عام ٢٠١٩ على ١٤١ دولة بلغ المتوسط ٤,٠٧ نقطة، وكانت أعلى قيمة في سنغافورة بـ ٦,٥ نقطة وأدنى قيمة في تشاد بـ ١,٩ نقطة، وقد احتلت مصر المرتبة رقم ٢٩ بـ ٥,٢ نقطة^(٤١).

٢- تغطية شبكة الهاتف المحمول:

المقصود بهذا المعيار قياس النسبة المئوية للسكان الموجودين في نطاق الإشارة الخلوية المتنقلة، بغض النظر عما إذا كانوا مشتركين أم لا، ويتم حساب ذلك بقسمة عدد السكان داخل نطاق الإشارة الخلوية المتنقلة على إجمالي عدد السكان، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٦ دراسة أجريت خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ وكان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٩٩,٧٦ في المائة بحد أدنى ٩٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ وبحد أقصى ٩٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٤.

(41) Roads quality- country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/roads_quality/, accessed on 27/9/2020.

شكل بياني رقم (١٥)
تغطية شبكة الهاتف المحمول في مصر
خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/Mobile_network_coverage/، بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢.

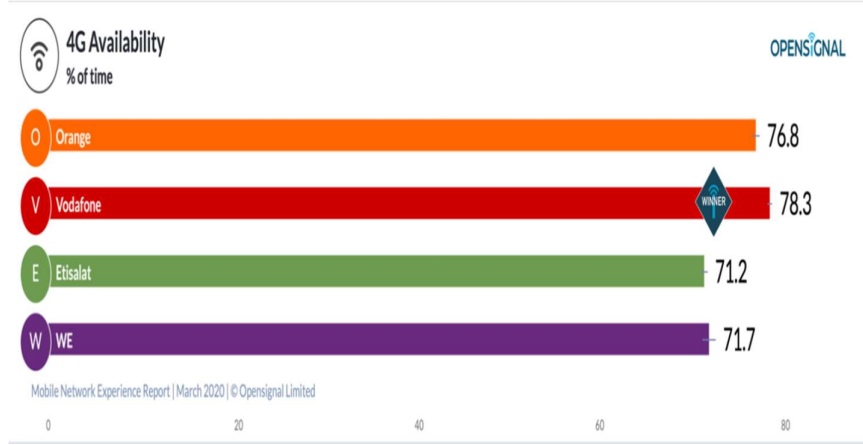
وعلي الصعيد الدولي ففي دراسة أجريت على ذات الموضوع استناداً إلى ١٣٨ دولة بلغ متوسط عام ٢٠١٦ استناداً إلى ٩٤,٠١ بالمائة، وكانت أعلى قيمة في أرمينيا ب ١٠٠٪، وأقل قيمة في الجابون: ١,٩٪، واحتلت مصر المرتبة رقم ٥٢ ب ٩٩,٨٪^(٤٢).

وفي دراسة خلال شهر مارس ٢٠٢٠ عن مستوي جودة شبكات الهاتف المحمول في مصر، انتهت إلى أن هناك ٧٠٠,٠١٤ جهاز تليفون محمول في مصر تقريباً^(٤٣)، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٧ تغطية شبكات الهاتف المحمول في مصر لخدمة ال 4G في مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٠، حيث جاءت شبكه Vodafone في الصدارة من حيث التغطية على مدار اليوم بنسبة ٧٨,٣٪ واحتلت شبكة Etisalat المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة ٧١,٢٪.

(42) Mobile network coverage- country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com/>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/Mobile_network_coverage/#Egypt, accessed on 2/10/2020.

(43) Hardik Khatri, Egypt mobile network experience report march 2020, report, site <https://www.opensignal.com/>, date march 2020, link <https://www.opensignal.com/reports/2020/03/egypt/mobile-network-experience>, accessed on 2/10/2020 .

شكل بياني رقم (١٦)
تغطية شبكات الهاتف المحمول في مصر لخدمة ال 4G في مصر
خلال شهر مارس ٢٠٢٠

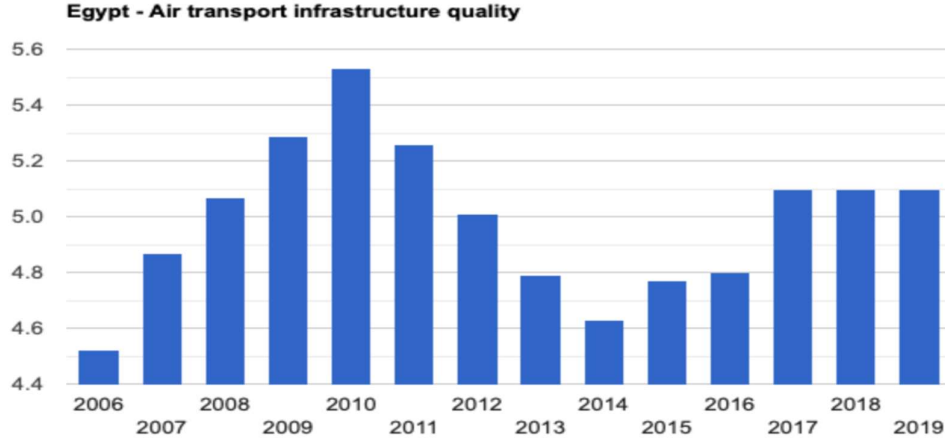


المصدر: <https://www.opensignal.com/reports/2020/03/egypt/mobile-network-experience> بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢.

٣- جودة البنية التحتية للنقل الجوي:

يعد مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي- كما سبق وان ذكرنا- هو أحد مكونات مؤشر التنافسية العالمية الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنوياً حيث يمثل تقييماً لجودة المطارات في بلد معين استناداً إلى بيانات من مسح الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مسح طويل الأمد ومكثف يستفيد من آراء أكثر من ١٤٠٠٠ من قادة الأعمال في ١٤٤ دولة. تعتمد درجة جودة البنية التحتية للنقل الجوي على سؤال واحد فقط. يُطلب من المستجيبين تقييم النقل الجوي للركاب في بلد عملهم على مقياس من ١ (متخلف) إلى ٧ (واسع وفعال بالمعايير الدولية) يتم تجميع الردود الفردية لإنتاج درجة البلد، ويرصد الشكل البياني رقم ٦٨ جودة البنية التحتية للنقل الجوي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩، حيث كان متوسط القيمة لمصر خلال تلك الفترة ٤,٩٩ نقطة بحد أدنى ٤,٥٢ نقطة في ٢٠٠٦ و بحد أقصى ٥,٥٣ نقطة في ٢٠١٠. آخر قيمة من ٢٠١٩ هي ٥,١ نقطة.

شكل بياني رقم (١٧)
جودة البنية التحتية للنقل الجوي في مصر
خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩



المصدر: https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/air_transport_infrastructure/، بتاريخ: ٢٠٢٠/١٠/٢.

علي المستوي الدولي وفي دراسة استناداً إلى ١٤١ دولة كان المتوسط هو ٤,٥٥ نقطة، وكانت أعلى قيمة في سنغافورة: ٦,٧ نقطة وأدنى قيمة في ليسوتو: ١,٤ نقطة، واحتلت مصر المرتبة رقم ٤٣ ب ٥,١٠ نقطة^(٤٤).

رابعاً: المحددات الواردة بتقرير ممارسة الأعمال (DOING BUSINESS)

بداية يعد هذا المعيار أداة قيمة يمكن للحكومات استخدامها لتصميم سياسات تنظيمية سليمة من خلال منح صانعي السياسات طريقة لقياس التقدم ومن ثم فهو يحفز النقاش حول السياسات من خلال كشف التحديات المحتملة وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ولكن يجب القول أن هذا المعيار لا يقصد به أن يكون دليلاً استثمارياً بل هو مقياس لسهولة ممارسة الأعمال التجارية وبالتالي يأخذ المستثمرون المحتملون في الاعتبار العديد من العوامل الأخرى مثل جودة بيئة الأعمال الاقتصادية والقدرة التنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي وتطوير النظام المالي وحجم السوق وسيادة القانون وأخيراً نوعية القوي العاملة^(٤٥).

(44) Air transport infrastructure quality-country rankings, article, site <https://www.theglobaleconomy.com/>, link https://www.theglobaleconomy.com/rankings/air_transport_infrastructure/#Egypt, accessed on 2/10/2020.

(45) David r. Malpass, the world bank group, forward, doing business 2020 , comparing

وبالتالي يوفر هذا المعيار مقاييس موضوعية لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر ١٩٠ اقتصاداً ومدناً مختارة علي المستوى الإقليمي ودون الوطني، حيث يبحث مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٢، في الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم ويقيس اللوائح التي تنطبق عليها خلال دورة حياتها.

غطت دراسة ممارسة أنشطة الأعمال الأولى، التي نُشرت في عام ٢٠٠٣، ٥ مجموعات من المؤشرات و ١٣٣ اقتصاداً. تغطي دراسة هذا العام ١١ مجموعة مؤشرات و ١٩٠ اقتصاداً. تشير معظم مجموعات المؤشرات إلى سيناريو حالة في أكبر مدينة تجارية لكل اقتصاد، باستثناء ١١ اقتصاداً يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ مليون نسمة اعتباراً من عام ٢٠١٣ (بنغلاديش، البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، اليابان، المكسيك، نيجيريا، باكستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة)، حيث جمع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً بيانات عن ثاني أكبر مدينة تجارية. تعد بيانات هذه الاقتصادات الأحد عشر متوسط مرجح بعدد السكان لأكبر مدينتين تجاريتين. استفاد المشروع من تعليقات الحكومات والأكاديميين والممارسين والمراجعين. يبقى الهدف الأولي توفير أساس موضوعي لفهم وتحسين البيئة التنظيمية للأعمال في جميع أنحاء العالم^(٤٦).

وعند النظر لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي فمصر تحتل بصفة عامة المرتبة رقم ١١٤ من إجمالي ١٩٠ دولة حول العالم ب ٦٠,١ نقطة ويمكن مراجعة ذلك من خلال النظر للجدول رقم (١) ويوضح ترتيب دول العالم من حيث معيار ممارسة الأعمال التجارية، حيث تحتل نيوزيلندا المقدمة ثم سنغافورا فهونغ كونغ ثم الدانمارك ثم كوريا المراكز الخمس الأولى في الترتيب.

business regulation in 190 economies, p. 8.

(46) About doing business, economy profile ,Egypt ,arab rep, doing business 2020 , comparing business regulation in 190 economies, p. 3.

جدول رقم (١)

ترتيب دول العالم من حيث معيار ممارسة الأعمال التجارية عام ٢٠٢٠

Rank	Economy	DB score	Rank	Economy	DB score	Rank	Economy	DB score
1	New Zealand	86.8	65	Puerto Rico (U.S.)	70.1	128	Barbados	57.9
2	Singapore	86.2	66	Brunei Darussalam	70.1	129	Ecuador	57.7
3	Hong Kong SAR, China	85.3	67	Colombia	70.1	130	St. Vincent and the Grenadines	57.1
4	Denmark	85.3	68	Oman	70.0	131	Nigeria	56.9
5	Korea, Rep.	84.0	69	Uzbekistan	69.9	132	Niger	56.8
6	United States	84.0	70	Vietnam	69.8	133	Honduras	56.3
7	Georgia	83.7	71	Jamaica	69.7	134	Guyana	55.5
8	United Kingdom	83.5	72	Luxembourg	69.6	135	Belize	55.5
9	Norway	82.6	73	Indonesia	69.6	136	Solomon Islands	55.3
10	Sweden	82.0	74	Costa Rica	69.2	137	Cabo Verde	55.0
11	Lithuania	81.6	75	Jordan	69.0	138	Mozambique	55.0
12	Malaysia	81.5	76	Peru	68.7	139	St. Kitts and Nevis	54.6
13	Mauritius	81.5	77	Qatar	68.7	140	Zimbabwe	54.5
14	Australia	81.2	78	Tunisia	68.7	141	Tanzania	54.5
15	Taiwan, China	80.9	79	Greece	68.4	142	Nicaragua	54.4
16	United Arab Emirates	80.9	80	Kyrgyz Republic	67.8	143	Lebanon	54.3
17	North Macedonia	80.7	81	Mongolia	67.8	144	Cambodia	53.8
18	Estonia	80.6	82	Albania	67.7	145	Palau	53.7
19	Latvia	80.3	83	Kuwait	67.4	146	Grenada	53.4
20	Finland	80.2	84	South Africa	67.0	147	Maldives	53.3
21	Thailand	80.1	85	Zambia	66.9	148	Mali	52.9
22	Germany	79.7	86	Panama	66.6	149	Benin	52.4
23	Canada	79.6	87	Botswana	66.2	150	Bolivia	51.7
24	Ireland	79.6	88	Malta	66.1	151	Burkina Faso	51.4
25	Kazakhstan	79.6	89	Bhutan	66.0	152	Mauritania	51.1
26	Iceland	79.0	90	Bosnia and Herzegovina	65.4	153	Marshall Islands	50.9
27	Austria	78.7	91	El Salvador	65.3	154	Lao PDR	50.8
28	Russian Federation	78.2	92	San Marino	64.2	155	Gambia, The	50.3
29	Japan	78.0	93	St. Lucia	63.7	156	Guinea	49.4
30	Spain	77.9	94	Nepal	63.2	157	Algeria	48.6
31	China	77.9	95	Philippines	62.8	158	Micronesia, Fed. Sts.	48.1
32	France	76.8	96	Guatemala	62.6	159	Ethiopia	48.0
33	Turkey	76.8	97	Togo	62.3	160	Comoros	47.9
34	Azerbaijan	76.7	98	Samoa	62.1	161	Madagascar	47.7
35	Israel	76.7	99	Sri Lanka	61.8	162	Suriname	47.5
36	Switzerland	76.6	100	Seychelles	61.7	163	Sierra Leone	47.5
37	Slovenia	76.5	101	Uruguay	61.5	164	Kiribati	46.9
38	Rwanda	76.5	102	Fiji	61.5	165	Myanmar	46.8
39	Portugal	76.5	103	Tonga	61.4	166	Burundi	46.8
40	Poland	76.4	104	Namibia	61.4	167	Cameroon	46.1
41	Czech Republic	76.3	105	Trinidad and Tobago	61.3	168	Bangladesh	45.0
42	Netherlands	76.1	106	Tajikistan	61.3	169	Gabon	45.0
43	Bahrain	76.0	107	Vanuatu	61.1	170	São Tomé and Príncipe	45.0
44	Serbia	75.7	108	Pakistan	61.0	171	Sudan	44.8
45	Slovak Republic	75.6	109	Malawi	60.9	172	Iraq	44.7
46	Belgium	75.0	110	Côte d'Ivoire	60.7	173	Afghanistan	44.1
47	Armenia	74.5	111	Dominica	60.5	174	Guinea-Bissau	43.2
48	Moldova	74.4	112	Djibouti	60.5	175	Liberia	43.2
49	Belarus	74.3	113	Antigua and Barbuda	60.3	176	Syrian Arab Republic	42.0
50	Montenegro	73.8	114	Egypt, Arab Rep.	60.1	177	Angola	41.3
51	Croatia	73.6	115	Dominican Republic	60.0	178	Equatorial Guinea	41.1
52	Hungary	73.4	116	Uganda	60.0	179	Haiti	40.7
53	Morocco	73.4	117	West Bank and Gaza	60.0	180	Congo, Rep.	39.5
54	Cyprus	73.4	118	Ghana	60.0	181	Timor-Leste	39.4
55	Romania	73.3	119	Bahamas, The	59.9	182	Chad	36.9
56	Kenya	73.2	120	Papua New Guinea	59.8	183	Congo, Dem. Rep.	36.2
57	Kosovo	73.2	121	Eswatini	59.5	184	Central African Republic	35.6
58	Italy	72.9	122	Lesotho	59.4	185	South Sudan	34.6
59	Chile	72.6	123	Senegal	59.3	186	Libya	32.7
60	Mexico	72.4	124	Brazil	59.1	187	Yemen, Rep.	31.8
61	Bulgaria	72.0	125	Paraguay	59.1	188	Venezuela, RB	30.2
62	Saudi Arabia	71.6	126	Argentina	59.0	189	Eritrea	21.6
63	India	71.0	127	Iran, Islamic Rep.	58.5	190	Somalia	20.0
64	Ukraine	70.2						

المصدر:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٢١.

ووفقا للشكل البياني رقم يتضح لنا ترتيب مصر في مختلف المعايير فمصر تحتل المرتبة رقم ٩٠ من حيث مؤشر بدء العمل و ال ٧٤ من حيث مؤشر تصاريح البناء و ال ٧٧ من حيث الكهرباء و ال ١٣٠ من حيث التسجيل الإلكتروني للممتلكات و ال ٦٧ من حيث الحصول علي القروض و المؤشرات الأخرى

شكل بياني رقم (١٨)
ترتيب مصر من حيث كافة مؤشرات معيار ممارسة الأعمال،



المصدر:

<https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

بتاريخ : ٢٠٢١/٣/٢٩ .

وللتفصيل سنقوم بدراسة كافة المؤشرات المتعلقة بهذا المعيار وذلك علي النحو التالي:

(١) مؤشر بدء النشاط التجاري (starting a business):

يستخدم هذا المعيار لقياس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركة ذات مسؤولية محدودة صغيرة إلى متوسطة الحجم لبدء العمل بشكل رسمي في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد.

ولجعل البيانات قابلة للمقارنة عبر ١٩٠ اقتصاداً، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال نشاطاً تجارياً موحداً مملوكاً محلياً بنسبة ١٠٠٪ ولديه رأس مال مبتدئ يعادل ١٠ أضعاف دخل الفرد، ويشترك في أنشطة صناعية أو تجارية عامة ويعمل به ما بين ١٠ و ٥٠ شخصاً بعد شهر من بدء العمليات، وجميعهم من المواطنين، يعتبر بدء عمل تجاري نوعين من الشركات المحلية ذات المسؤولية المحدودة المتشابهة في جميع الجوانب، باستثناء أن إحدى الشركات مملوكة لـ ٥ نساء متزوجات والأخرى مملوكة لخمس رجال متزوجين. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على أساس سهولة بدء عمل تجاري من خلال فرز درجاتهم لبدء عمل تجاري. هذه الدرجات هي المتوسط البسيط للدرجات لكل من المؤشرات المكونة^(٤٧). وبخصوص مصر بالرجوع للجدول رقم (٢) يمكن بيان تطبيق هذا المعيار علي مصر حيث يظهر لنا أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة كنموذج للدراسة في مصر وتحديداً في محافظة القاهرة لا يشترط الحد الأدنى لرأس المال،

(47) Starting a business, doing business, Egypt, arab rep, report, p. 5.

جدول رقم (٢)

مقارنة بين أرقام مصر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث

مؤشر بدء الأعمال عام ٢٠٢٠

Starting a Business - Egypt, Arab Rep.

Standardized Company				
Legal form	Sharikat that Massouliyyah Mahdoodah			
Paid-in minimum capital requirement	No minimum			
City Covered	Cairo			
Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Procedure - Men (number)	5	6.5	4.9	1 (2 Economies)
Time - Men (days)	12	19.7	9.2	0.5 (New Zealand)
Cost - Men (% of income per capita)	20.3	16.7	3.0	0.0 (2 Economies)
Procedure - Women (number)	6	7.1	4.9	1 (2 Economies)
Time - Women (days)	13	20.3	9.2	0.5 (New Zealand)
Cost - Women (% of income per capita)	20.3	16.7	3.0	0.0 (2 Economies)
Paid-in min. capital (% of income per capita)	0.0	8.9	7.6	0.0 (120 Economies)

المصدر:

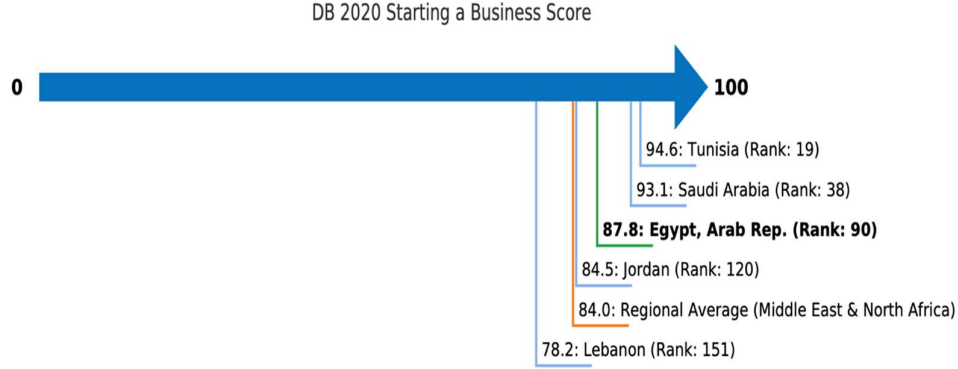
<https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>.

بتاريخ: ٢٠٢١/٣/٢٦.

وبمقارنة ذلك مع الدول العربية يرصد الشكل البياني رقم ترتيب الدول العربية حيث تحتل تونس المركز الأول في مؤشر بدء الأعمال بالترتيب رقم ١٩ وبرصيد ٩٤,٦ نقطة ثم المملكة العربية السعودية بالترتيب رقم ٣٨ وبرصيد ٩٣,١ ثم مصر في المركز الثالث عربيا وال ٩٠ برصيد حوالي ٨٧,٨ ثم الأردن في الترتيب الرابع عربيا و ال ١٢٠ من الإجمالي برصيد نقاط ٨٧,٥.

شكل بياني رقم (١٩)

ترتيب مصر بين الدول العربية من حيث معيار بدء النشاط التجاري عام ٢٠٢٠



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص ٦، بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢١.

إنه يمكن خلال ٢١ يوم إنهاء إجراءات تأسيس شركة في مصر ولذا فهو معدل غير جيد مقارنة بدول العالم ولذا فقد احتلت مصر المرتبة رقم ٩٠ وهو ترتيب متأخر جدا مقارنة بباقي دول العالم فقد احتلت نيوزيلندا المركز الأول في العالم من حيث مؤشر بدء الأعمال التجارية تلتها جورجيا ثم كندا ثم سنغافورا ثم هونغ كونغ في الترتيب الخامس

ومن جهة أخرى يوضح الجدول رقم (٣) أفضل ١٠ دول في العالم عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ من حيث تحسين مؤشر ممارسة الأعمال التجارية حيث قاموا بتنفيذ ما يزيد عن ٥٩ إصلاحاً من حيث الإجراءات التنظيمية لممارسة الأعمال وقد مثل ذلك حوالي ٥/١ من جميع الإصلاحات المسجلة في دول العالم حيث تركزت جهودهم في التحسين علي مؤشرات بدء الأعمال و التعامل مع الشركات و تصاريح الانتقال والتجارة عبر الحدود، وإذا نظرنا لأفضل ٥ دول في الجدول أدناه نجد انه قد احتلت الصين قمة الدول التي قامت بإصلاحات وجاءت بالمرتبة رقم ٣١ ثم البحرين في المرتبة رقم ٤٣ ثم السعودية في المرتبة رقم ٦٢ فالهند بالمرتبة رقم ٦٣ ثم الأردن في المرتبة رقم ٧٥.

جدول رقم (٣)

ترتيب أكثر ١٠ دول في العالم قامت بإصلاحات من حيث تحسين مؤشر ممارسة الأعمال الدولية خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٨،

Economy	Rank	Change in DB score	Reforms making it easier to do business									
			Starting a business	Dealing with construction permits	Getting electricity	Registering property	Getting credit	Protecting minority investors	Paying taxes	Trading across borders	Enforcing contracts	Resolving insolvency
Saudi Arabia	62	7.7	✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓	✓
Jordan	75	7.6					✓		✓			✓
Togo	97	7.0	✓	✓	✓	✓	✓					
Bahrain	43	5.9		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
Tajikistan	106	5.7	✓					✓		✓		
Pakistan	108	5.6	✓	✓	✓	✓			✓	✓		
Kuwait	83	4.7	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓		
China	31	4.0	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓
India	63	3.5	✓	✓						✓		✓
Nigeria	131	3.4	✓	✓	✓	✓				✓	✓	

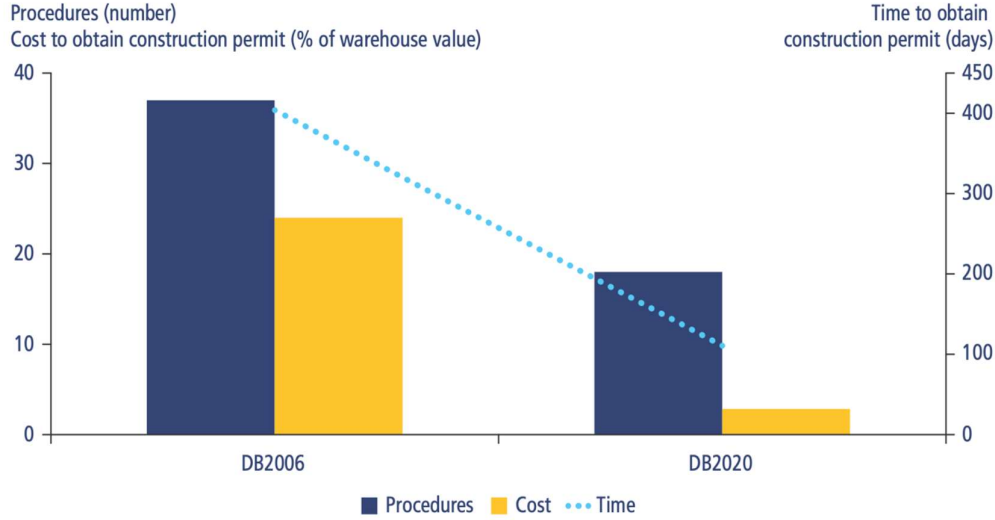
المصدر:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

بتاريخ : ٢٩/٣/٢٠٢١

ولعل من افضل التجارب الملفته للانتباه ليس للباحثين فقط بل للعامة أيضا هي التجربة الصينية حيث أظهرت خلال السنوات الأخيرة حرصا علي الإصلاح في ممارسة الأعمال وهو ما قد ادي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني حيث قامت الصين بانشاء وحدات ومجموعات عمل تستهدف كل مؤشر علي حده من مؤشرات ممارسة الأعمال وقد ظهر ذلك جليا في مجالات تراخيص البناء والحصول علي الكهرباء وحل الاعسار، ويظهر الشكل البياني رقم التطور الرهيب والتغير في مشكلة التراخيص في الصين وما قد توصلت اليه خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتي عام ٢٠٢٠ حيث اتبعت الصين سياسة الشباك الواحد في التراخيص وقللت الرسوم بشكل ملحوظ مما قد اثر علي الوقت وحجم الإجراءات التي كانت في السابق.

شكل بياني رقم (٢٠)
تحسين عملية الحصول علي التراخيص في الصين
خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتي عام ٢٠٢٠



المصدر:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

بتاريخ : ٢٩/٣/٢٠٢١.

(٢) مؤشر التعامل مع تصاريح البناء (Dealing with construction permits)

يستخدم هذا المؤشر لقياس عدة نقاط هي^(٤٨):

- ١- الحصول علي التراخيص والأصول الضرورية لبناء مستودع أو مصنع
- ٢- تقديم جميع الالخطارات المطلوبة
- ٣- طلب واستقبال جميع عمليات التفتيش الضرورية والحصول علي وصلات المرافق العامة
- ٤- مؤشر التعامل مع تصاريح البناء المبني
- ٥- مؤشر مراقبة الجودة
- ٦- تقييم جودة لوائح البناء
- ٧- قوة اليات مراقبة الجودة والسلامة
- ٨- القدرة علي التحمل وقواعد التأمين
- ٩- متطلبات اصدار الشهادة المهنية

^{٤٨} Dealing with construction permits ,doing business 2020- economy profile- egypt ,arab rep ,past ref , p9

من خلال الشكل البياني رقم يتضح لنا انه للحصول علي ترخيص البناء في مصر يلزم القيام ب ٢٠ إجراء خلال تقريبا ١٧٣ يوم بتكلفة حوالي ١,٣ ٪ من قيمة إجمالي المشروع بإجمالي تقريبا ٢٧,٨٨١ الف جنيه مصري تقريبا و بحوالي ١٤ من ١٥ كمييار مراقبة جودة المباني وهي أرقام بالمقارنة مع الشرق الأوسط علي سبيل المثال ليست بالجيدة، حيث إن المتوسط من حيث عدد الإجراءات حوالي ١٥,٧ خلال حوالي ١٢٣ يوم، ولذا فقد احتلت المركز الثالث من حيث الدول العربية حيث سبقتها كلاً من السعودية وتونس وتلتها كلاً من الأردن ولبنان وفقاً للأرقام الموضحة بالشكل البياني أدناه

وأما علي المستوى الدولي يوضح الجدول رقم (٤) ترتيب الدول ال ١٠ الأولى عالمياً وفقاً لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، حيث تأتي هونغ كونغ في مقدمة الترتيب حيث يمكن الحصول علي الترخيص عن طريق ٨ إجراءات فقط خلال ٦٩ يوماً وهو رقم قياسي احتلت به هونغ كونغ الصدارة وكان ذلك نتيجة للخطة التي وضعتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٨، حيث تم إنشاء مركز واحد لتصاريح بناء المستودعات في هونغ كونغ تحت إدارة وحدة الكفاءة في الاتحاد الأوروبي لتلقي جميع طلبات الحصول علي ترخيص البناء وهو متصل ب ٦ إدارات حكومية وهي خاصه بإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي وهو ما يسر الإجراءات وقلل عددها وفي نفس الوقت قلل التكلفة^(٤٩).

(49) Details-dealing with construction permits in Hong Kong sar, china-procedure, timeand coast, doing business report, Hong Kong, 2020, p 11.

شكل بياني رقم (٢١)
مكانة مصر وأرقامها من حيث الحصول علي التراخيص
خلال عام ٢٠٢٠ ومقارنتها مع الدول العربية المحيطة،

Estimated value of warehouse	EGP 2,199,243.60			
City Covered	Cairo			
Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Procedures (number)	20	15.7	12.7	None in 2018/19
Time (days)	173	123.6	152.3	None in 2018/19
Cost (% of warehouse value)	1.3	4.4	1.5	None in 2018/19
Building quality control index (0-15)	14.0	12.5	11.6	15.0 (6 Economies)

Figure - Dealing with Construction Permits in Egypt, Arab Rep. - Score



Figure - Dealing with Construction Permits in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر:

<https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص: ١١، بتاريخ: ٢٩/٣/٢٠٢١.

جدول رقم (٤)

ترتيب الدول ال ١٠ الاولى عالميا وفقا لتقرير الأعمال ٢٠٢٠ من حيث التراخيص،

Location	Dealing with Construction Permits rank	Dealing with Construction Permits score	Procedures (number)	Time (days)
Hong Kong SAR, China	1	93.5	8	69
Malaysia	2	89.0	9	53
United Arab Emirates	3	89.8	11	47.5
Denmark	4	87.9	7	64
Singapore	5	87.9	9	35.5
Taiwan, China	6	87.1	10	82
New Zealand	7	86.5	11	93
Mauritius	8	85.8	12	95.5
Serbia	9	85.3	11	99.5
Lithuania	10	84.9	13	74

المصدر: [https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/dealing-with-construction-](https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits)

[permits](https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/dealing-with-construction-permits)، بتاريخ : ٢٠٢١/٤/١٠ .

(٣) مؤشر الحصول علي الكهرباء (Getting Electricity)

يقيس هذا الموضوع الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم تشييده حديثاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات يقيس موثوقية التوريد وشفافية التعريفات وسعر الكهرباء^(٥٠).

ويرصد الشكل البياني رقم حقيقة الكهرباء في مصر مقارنة بدول المنطقة، حيث يظهر لنا انه في مصر تحتاج للقيام بعدد ٥ إجراءات خلال ٥٣ يوم بتكلفه حوالي ١٨٠,٢ ٪ من متوسط دخل الفرد، وهي بذلك تأتي في المركز الرابع ويسبقها في الترتيب المملكة العربية السعودية برصيد ٩١,٨ ٪ ثم تونس ب ٨٢,٣ ٪ فالأردن ب ٨٠,٢ ٪.

(50) Getting electricity, doing business report, Egypt, p. 18.

شكل بياني رقم (٢٢)

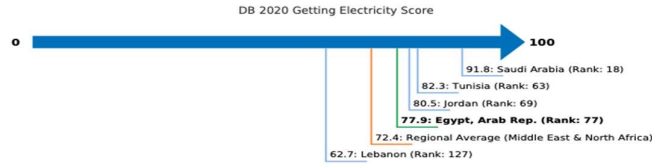
أرقام الكهرباء في مصر وإجراءات الحصول عليها مقارنة بـ دول المنطقة عام ٢٠٢٠،

Standardized Connection				
Name of utility	South Cairo Electricity Distribution Company (SCEDC)			
Price of electricity (US cents per kWh)	9.7			
City Covered	Cairo			
Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Procedures (number)	5	4.4	4.4	3 (28 Economies)
Time (days)	53	63.5	74.8	18 (3 Economies)
Cost (% of income per capita)	180.2	419.6	61.0	0.0 (3 Economies)
Reliability of supply and transparency of tariff index (0-8)	5	4.4	7.4	8 (26 Economies)

Figure - Getting Electricity in Egypt, Arab Rep. - Score



Figure - Getting Electricity in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص ١٩، بتاريخ ٣/٤/٢٠٢١.

ومن خلال تقرير ممارسه الأعمال وعلي المستوي الدولي فبالنظر للجدول رقم (٥)، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل قمة التصنيف عام ٢٠٢٠ من حيث إمكانية حصول المنشآت علي الكهرباء بإجراءين فقط ثم كوريا وهونغ كونغ وماليزيا وألمانيا بنفس عدد الإجراءات وهو ٣ إجراءات فقط ثم تايلاند وروسيا بإجراءين فقط ولكن بجوده أقل ثم تاوان والمملكة المتحدة والسويد بنفس الرصيد في المراكز ال ٣ الأخيرة.

جدول رقم (٥)

ترتيب اهم ١٠ دول في العالم من حيث مؤشر الحصول علي الكهرباء عام ٢٠٢٠
وفقا لمعيار ممارسه الأعمال

Location	Getting Electricity rank	Getting Electricity score	Procedures (number)
United Arab Emirates	1	100	2
Korea, Rep.	2	99.9	3
Hong Kong SAR, China	3	99.3	3
Malaysia	4	99.3	3
Germany	5	98.8	3
Thailand	6	98.7	2
Russian Federation 🇷🇺	7	97.5	2
United Kingdom	8	96.9	3
Taiwan, China	9	96.3	3
Sweden	10	96.2	3

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/getting-electricity>، بتاريخ: ٢٠٢١/٤/٣.

ولمعرفة سبب تقدم دولة الإمارات فبالنظر للجدول رقم (٦)، نستطيع أن نعرف السبب، حيث إن عدد الأيام التي يستغرقها توصيل الكهرباء لأي منشأة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة هو ٧ أيام فقط وهو اقل من ضعف الأيام في كوريا وأمام بالنسبة لدولة مثل المملكة المتحدة فتحتاج إلى ٤٦ يوم تقريبا للحصول علي الكهرباء لأي منشأة داخلها، وأما عن التكلفة ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تكلفة توصيل الكهرباء لمنشأة تساوي صفر٪ من متوسط دخل الفرد داخلها بعكس دولة مثل تايبوان حيث تبلغ التكلفة حوالي ٣٧٪ من متوسط دخل الفرد، والسويد حوالي ٢٩٪ من متوسط دخل الفرد.

جدول رقم (٦)

ترتيب ال ١٠ دول الأولى في العالم عام ٢٠٢٠ من حيث تكلفة والوقت الكافي للحصول علي الكهرباء

وفقا لتقرير ممارسه الأعمال الدولي

Location	Time (days)	Cost (% of income per capita)	Reliability of supply and transparency of tariff index (0-8)
United Arab Emirates	7	0.0	8
Korea, Rep.	13	34.3	8
Hong Kong SAR, China	24	1.3	8
Malaysia	24	25.6	8
Germany	28	37.0	8
Thailand	30	3.9	8
Russian Federation 🇷🇺	41	5.0	8
United Kingdom	46	23.1	8
Taiwan, China	22	37.0	7
Sweden	52	29.3	8

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/getting-electricity> بتاريخ: ٢٠٢١/٤/٣

ويرجع السبب في تفوق دولة الإمارات العربية المتحدة- وتحديدًا دبي- في خدمة الحصول علي الكهرباء للمنشآت انه يجب علي من يريد الحصول علي الكهرباء تنفيذ تركيباتهم الداخلية من خلال شركة خاصة لمقاولات الكهرباء حاصله علي الترخيص من دائرة التنمية الاقتصادية بدبي والتي تقوم بدورها من خلال الدخول علي البوابة الإلكترونية لتقديم طلب مرفق به خطة المقاول الزمنية و نسخته رخصة البناء و التخطيط والرسوم الهندسية للموقع، ثم تقوم الهيئة بالاستلام والفحص والتوصيل الخارجي وتركيب العدادات دون رسوم وذلك خلال يومين فقط^(٥١).

(٤) مؤشر تسجيل الملكية (Registering Property):

يفحص هذا المؤشر الخطوات والوقت والتكلفة المتضمنة في تسجيل الملكية، بافتراض حالة موحدة لرجل أعمال يرغب في شراء أرض ونزاع بناء مسجل بالفعل وخالي من الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يقيس الموضوع أيضاً جودة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. لمؤشر جودة إدارة الأراضي خمسة أبعاد: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على

(51) Details- getting electricity in united arab emirates procedure, time and cost, doing business report 2020, united arab emirates, link https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreconomies/united-arab-emirates#DB_ge ,at 10/4/2021.

الأراضي، والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية^(٥٢).

وبخصوص مصر فيرصد الشكل البياني رقم حقيقة مؤشر تسجيل الملكية في مصر عام ٢٠٢٠ وذلك وفقا لتقرير ممارسة الأعمال حيث انه يستغرق عمليه تسجيل الملكية في مصر ٩ إجراءات خلال ٧٦ يوما بتكلفة حوالي ١,١٪ من متوسط دخل الفرد وذلك بمستوي اقل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتم التسجيل من خلال ٥,٤ إجراء خلال ٢٦ يوما فقط ولكن بتكلفة اعلي نسبيا حوالي ٥,٦٪ من متوسط دخل الفرد، وبالمقارنة فإن مصر تحتل المركز الخامس في الدوال العربية والشرق الأوسط في مؤشر تسجيل الملكية حيث تسبقها كلا من المملكة العربية السعودية بالمركز ال ١٩ عالميا ونسبة ٨٤,٥٪ ثم الأردن في المركز ال ٧٨ عالميا ونسبة ٦٦,٤٪ فتونس بالمركز ال ٩٤ عالميا بنسبة ٦٣٧٪ ثم لبنان في المركز ال ١١٠ عالميا بنسبة ٥٩,٤٪، وهو مما لاشك فيه يمثل انتكاسه لمصر من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤكد علي وجود بيروقراطية غير لازمة تعطل الإنجاز في العمل.

شكل بياني رقم (٢٣)

حقيقة مؤشر تسجيل الملكية في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مؤشر ممارسه الأعمال عام ٢٠٢٠،

Registering Property - Egypt, Arab Rep.

Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Procedures (number)	9	5.4	4.7	1 (5 Economies)
Time (days)	76	26.6	23.6	1 (2 Economies)
Cost (% of property value)	1.1	5.6	4.2	0.0 (Saudi Arabia)
Quality of the land administration index (0-30)	9.0	14.6	23.2	None in 2018/19

Figure - Registering Property in Egypt, Arab Rep. - Score



Figure - Registering Property in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص ٢٤، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

(52) Registering property, doing business 2020, Egypt, p. 23.

وأما علي المستوى الدولي نجد أن وفقا لذات التقرير بافتراض حالة موحدة لرجل أعمال يرغب في شراء أرض ومبنى مسجل بالفعل وخالي من نزاع على الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يقيس الموضوع جودة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. لمؤشر جودة إدارة الأراضي خمسة أبعاد: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على الأراضي، والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية، ولذا فوفقا للجدول رقم (٧) والذي يوضح اهم ١٠ دول في العالم وفقا لهذه الدراسة من حيث مؤشر تسجيل الملكية حيث تظهر قطر في المركز الأول من حيث مؤشر تسجيل الملكية حيث يمكن تسجيل ملكية هناك بإجراء واحد فقط وهو رقم قياسي يدعو للاحترام ثم تأتي في المرتبة الثانية دولة نيوزيلندا بعدد ٢ إجراء ومن الملاحظ من خلال الجدول أدناه أن عدد الإجراءات يتراوح ما بين ال ٢ و ال ٣ بين الدول ال ١٠ الأولى مرورا إلى المركز العاشر وتحتله دولة الإمارات العربية المتحدة وهو ما يوضحه الجدول رقم (٨) والذي يوضح التكلفة والوقت وهما من اهم العناصر أن لم تكن أهمهم في تحديد أسبقية الدول من خلال هذا المؤشر حيث من خلال إجراء واحد يستغرق يوم واحد بتكلفة ٣.٠٪ من متوسط دخل الفرد يمكن تسجيل ملكية عقار داخل قطر بعكس الدول الأخرى في المراكز اللاحقة لها فعلي سبيل المثال نيوزيلندا التي تحتل المركز الثاني فتستطيع تسجيل ملكية عقار بها خلال ٣,٥ يوم ولكن بتكلفه ٠.١٪ من متوسط دخل الفرد، ودوله مثل السويد تحتل المركز التاسع يمكن تسجيل ملكية عقار داخلها خلال ٧ أيام بتكلفة اعلي بكثير حوالي ٣,٤٪ من متوسط دخل الفرد.

جدول رقم (٧)

ترتيب الدول العشر الأولى عالميا من حيث مؤشر تسجيل الملكية وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠

Location	Registering Property rank	Registering Property score	Procedures (number)
Qatar	1	96.2	1
New Zealand	2	94.6	2
Rwanda	3	93.7	3
Lithuania	4	93.0	3
Georgia	5	92.9	1
Estonia	6	91.0	3
Kyrgyz Republic	7	90.3	3
Slovak Republic	8	90.2	3
Sweden	9	90.1	1
United Arab Emirates	10	90.1	2

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/registering-property> بتاريخ

٢٠٢١/٤/٣

جدول رقم (٨)

ترتيب الـ ١٠ دول الأولى عالمياً من حيث مؤشر تسجيل الملكية
وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ من حيث التكلفة والوقت

Location	Time (days)	Cost (% of property value)	Quality of the land administration index (0-30)
Qatar	1	0.3	26.0
New Zealand	3.5	0.1	26.5
Rwanda	7	0.1	28.5
Lithuania	3.5	0.8	28.5
Georgia	1	0.0	21.5
Estonia	17.5	0.5	27.5
Kyrgyz Republic	3.5	0.2	24.0
Slovak Republic	16.5	0.0	25.5
Sweden	7	4.3	27.5
United Arab Emirates	1.5	0.2	21.0

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/registering-property> بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

وأما عن قطر فهي تحتل الصدارة منفردة من حيث تسجيل الملكية الخاصة بالعقارات حيث إن الإجراءات داخلها في غاية السهولة حيث يتم تقديم طلب لوزارة العدل مشتملاً على الهويات الخاصة بالبائع والمشتري وبطاقه ورخصه كل شركة ويتم التدقيق على بيانات المبيع على النظام الإلكتروني من قبل الموظف المختص والتأكد من عدم وجود رهن ثم يتم تقديم وصدق السعر وفقاً للأسعار التي تحددها الإدارة المختصة ثم يتم سداد رسوم النقل بمقدار ٢٥٪ من سعر الشراء ثم طباعه اتفاقية الشراء والتوقيع عليها من الطرفين^(٥٣).

(٥) مؤشر الحصول على الائتمان (Getting Credit):

يستكشف هذا الموضوع مجموعتين من القضايا- قوة أنظمة الإبلاغ عن الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض^(٥٤).

بخصوص وضع مصر من حيث الحصول على الائتمان فيرصد الشكل البياني رقم حاله الحصول على الائتمان في مصر من خلال مقارنه الوضع في مصر ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث من خلال مؤشرات قوة الحقوق القانونية وعمق المعلومات الائتمانية وتغطية السجل

(53) Details – registering property in Qatar- procedure, time and cost, doing business report 2020, Qatar, link https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreconomies/qatar#DB_rp , at 10/4/2021.

(54) Getting credit, doing business report 2020, Egypt, p. 31.

الائتماني وتغطية المكتب الائتماني تستطيع الحصول علي ائتمان في مصر ولعل مصر تحتل مركزا متقدما من خلال هذا المؤشر نظرا لقوة إجراءات البنك المركزي المصري حيث تحتل التصنيف ٦٧ عالميا والثاني عربيا ، إقليميا بعد الأردن التي تحتل المركز الأول عربيا ب ٩٥ ٪ ثم مصر ب ٦٥ ٪ ثم السعودية ب ٦٠ ٪ ثم تونس ب ٥٠ ٪ وأخيرا لبنان ب ٤٠ ٪.

شكل بياني رقم (٢٤)

حقيقة الائتمان في مصر من خلال مقارنه وضع مصر ببعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠،

Getting Credit - Egypt, Arab Rep.

Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Strength of legal rights index (0-12)	5	3.1	6.1	12 (5 Economies)
Depth of credit information index (0-8)	8	5.3	6.8	8 (53 Economies)
Credit registry coverage (% of adults)	9.5	15.8	24.4	100.0 (2 Economies)
Credit bureau coverage (% of adults)	31.3	16.3	66.7	100.0 (14 Economies)

Figure - Getting Credit in Egypt, Arab Rep. - Score



Score - Getting Credit

Figure - Getting Credit in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر : <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص٣٢، بتاريخ : ٢٠٢١/٤/٣.

وعلي الصعيد العالمي فيرصد الجدول رقم (٩) ترتيب الدول ال ١٠ الأولى من حيث مؤشر الحصول علي الائتمان داخلها، حيث تأتي أذربيجان ونيوزيلندا وبروناي في المراكز الاولى بالتساوي في كل المؤشرات ثم أستراليا فالأردن فكينيا فيورتوريكو وصولا إلى زامبيا في المراكز من الرابع إلى العاشر بالتساوي أيضا في كل المؤشرات.

جدول رقم (٩)

ترتيب الدول ال ١٠ الاولى من حيث مؤشر الحصول علي الائتمان داخلها
وفقاً لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠،

Location	Getting Credit rank	Getting Credit score	Strength of legal rights index (0-12)
Azerbaijan	1	100	12
Brunei Darussalam	1	100	12
New Zealand	1	100	12
Australia	4	95.0	11
Jordan	4	95.0	11
Kenya	4	95.0	11
Puerto Rico	4	95.0	12
Rwanda	4	95.0	11
United States	4	95.0	11
Zambia	4	95.0	11

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/getting-credit>، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

وبخصوص احتلال أذربيجان للتصنيف الأول عالميا من حيث مؤشر الائتمان فيأتي ذلك كونها تمتلك ١٢ نقطة من ١٢ من حيث قوة الحقوق القانونية و ٨ نقاط من ٨ من حيث عمق المعلومات الائتمانية و ٠٪ من حيث مؤشر تغطية سجل الائتمان ٤٤,٦٪ من حيث تغطية البنك الائتمانية وهو ما يدل علي وضوح الرؤي والشفافية داخل أذربيجان مما جعلها اختصارا الدولة الأولى عالميا من حيث مؤشر الائتمان وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٥٥٢٠٢٠

(٦) مؤشر حماية المستثمرين الأقلية (Protecting Minority Investors):

يقيس هذا الموضوع قوة حماية مساهمي الأقلية ضد إساءة استخدام أصول الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين^(٥٦).

وعن الوضع في مصر فيرصد الشكل البياني رقم حقيقة مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في مصر، حيث يظهر لنا أن مصر حصلت علي ٨ من ١٠ من حيث مؤشر نطاق الكشف و ٣ من ١٠ من مؤشر نطاق مسؤولية المديرين و ٣ من ١٠ من مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي و ٦ من ١٠ من مؤشر حقوق حملة الأسهم و ٧ من ١٠ من مؤشر نطاق الملكية والسيطره وأخيرا ٧ من ١٠ من مؤشر شفافية الشركات وهي معدلات جيدة نسبيا من حيث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما

(55) Details- credit information index, doing business2020, Azerbaijan, link https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreconomies/azerbaijan#DB_gc, at 10/4/2021.

(56) Protecting minority investors, doing business 2020, Egypt, p. 36.

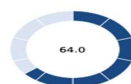
هو موضح بالجدول أدناه، ولذا فقد احتلت مصر المركز الثاني إقليميا و ال ٥٧ عالميا برصيد ٦٤٪ حيث سبقتها المملكة العربية السعودية بالتصنيف الثالث عالميا ب ٨٦ ٪ وتلتها تونس في المركز ال ٦١ عالميا ب٦٢٪ ثم الأردن في التصنيف ١٠٥ عالميا ب ٥٠٪ وأخيرا لبنان في التصنيف رقم ١.

شكل بياني رقم (٢٥)

حقيقة مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في مصر وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠،

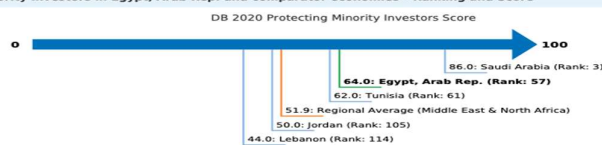
Stock exchange information				
Stock exchange	Egyptian Exchange			
Stock exchange URL	http://www.egyptse.com			
Listed firms with equity securities	378			
City Covered	Cairo			
Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Extent of disclosure index (0-10)	8.0	6.4	6.5	10 (13 Economies)
Extent of director liability index (0-10)	3.0	4.8	5.3	10 (3 Economies)
Ease of shareholder suits index (0-10)	3.0	4.7	7.3	10 (Djibouti)
Extent of shareholder rights index (0-6)	6.0	3.2	4.7	6 (19 Economies)
Extent of ownership and control index (0-7)	6.0	3.6	4.5	7 (9 Economies)
Extent of corporate transparency index (0-7)	6.0	3.5	5.7	7 (13 Economies)

Figure - Protecting Minority in Egypt, Arab Rep. - Score



Score - Protecting Minority Investors

Figure - Protecting Minority Investors in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص٣٧، بتاريخ ٣/٤/٢٠٢١.

وأما علي المستوي الدولي فيرصد الجدول رقم (١٠) ترتيب الدول ال ١٠ الاولى عالميا وفقا لمعيار ممارسة الأعمال من حيث مؤشر حمايه المستثمرين الأقلية في مصر عام ٢٠٢٠ فتأتي كينيا في المركز الأول برصيد ٩٢ ثم ماليزيا في المركز الثاني برصيد ٨٨ ثم نيوزيلندا فالسعودية وسنغافورا فتايلاند بنفس الرصيد تقريبا ٨٦ وأخيرا كندا مرورا حتي كازاخستان برصيد ٨٤ ، فكينيا وهي التي تحتل المرتبة الأولى قد قامت بتعزيز سبل حماية المستثمرين من الأقليات بتوضيح هيكل الملكية والسيطرة عن طريق الأخذ بالمتطلبات الخاصة للكشف عن المعاملات ذات الصلة بين الأطراف إلى مجلس الإدارة وذلك بتسهيل مقاضاة المديرين في حالة نقل الأطراف ذات الصلة الضارة والسماح بإلغاء معاملات الأطراف ذوي القربي التي يثبت ضررها بالشركة أو المؤسسة، هذا إلى جانب مطالبة حملة الأسهم بالموافقة علي انتخاب وإقالة مراجع الحسابات الخارجي، وأيضا إمعانا في تعزيز وحماية

مستثمري الأقليات قامت السلطات الكينية بزيادة متطلبات الكشف وتنظيم الموافقة علي المعاملات مع الأطراف المعنية وعدم الموافقة علي المعاملات المجحفة للأطراف من خلال زياده حقوق المساهمين ودورهم في القرارات والاشتراطات الرئيسية للشركات^(٥٧).

جدول رقم (١٠)

ترتيب الدول ال ١٠ الأولى من حيث مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في العالم من واقع تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠،

Location	Protecting Minority Investors rank	Protecting Minority Investors score	Strength of minority investor protection index (0-50)
Kenya	1	92.0	46
Malaysia	2	88.0	44
New Zealand	3	86.0	43
Saudi Arabia	3	86.0	43
Singapore	3	86.0	43
Thailand	3	86.0	43
Canada	7	84.0	42
Georgia	7	84.0	42
Hong Kong SAR, China	7	84.0	42
Kazakhstan	7	84.0	42

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/protecting-minority-investors> بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

(٧) مؤشر دفع الضرائب (Paying Taxes):

يسجل هذا الموضوع الضرائب والمساهمات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في عام معين، بالإضافة إلى العبء الإداري لدفع الضرائب والاشتراكات والامتثال للإجراءات ما بعد التقديم (استرداد ضريبة القيمة المضافة والتدقيق الضريبي)^(٥٨).

وعن الوضع في مصر فيرصد الشكل البياني رقم ... دفع الضرائب في مصر حيث انه يمكن ان تدفع ٢٧ في السنه بواقع ٣٧٠ ساعه بالسنة الواحدة بإجمالي ٤٤,٤٪ من إجمالي الأرباح ومعدل معدل سيء جدا مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يتم الدفع ١٦,٥ مره بواقع ٢٠٢,٦ ساعه

(57) Protecting minority investors ,doing business report 2020, Kenya, link <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/k/kenya/KEN.pdf>, at 10/4/2021.

(58) Paying taxes, doing business report 2020, Egypt, p. 41.

فقط بإجمالي ٣٢,٥٪ من إجمالي الأرباح، وأما عن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتحتل مصر المركز الخامس والتصنيف رقم ١٥٦ عالميا من مؤشر دفع الضرائب خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ بنسبه ٥٥٪ تقريبا ويسبقها في المركز الأول إقليميا المملكة العربية السعودية بالتصنيف ٥٧ عالميا بنسبة ٨٠,٥٪ تلتها الأردن بالتصنيف ٦٢ عالميا بنسبة ٧٨,٨٪ ثم تونس بالتصنيف ١٠٨ عالميا بنسبة ٦٩,٤٪ وأخيرا لبنان بالتصنيف ١١٦ عالميا بنسبة ٦٧,٥٪.

شكل بياني رقم (٢٦)

مؤشر دفع الضرائب في مصر مقارنة ببعض الدول الإقليمية من خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠

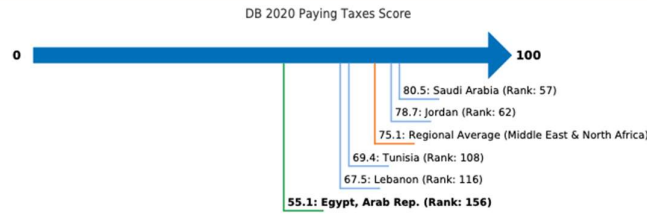
Paying Taxes - Egypt, Arab Rep.

Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Payments (number per year)	27	16.5	10.3	3 (2 Economies)
Time (hours per year)	370	202.6	158.8	49 (3 Economies)
Total tax and contribution rate (% of profit)	44.4	32.5	39.9	26.1 (33 Economies)
Postfiling index (0-100)	36.3	53.3	86.7	None in 2018/19

Figure - Paying Taxes in Egypt, Arab Rep. - Score



Figure - Paying Taxes in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص: ٤٢، بتاريخ ٣/٤/٢٠٢١.

وأما علي مستوي الصعيد الدولي فيرصد الجدول رقم (١١) ترتيب الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر دفع الضرائب من خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، حيث يظهر لنا احتلال البحرين المركز الأول عالميا في مؤشر دفع الضرائب، حيث يتم دفع الضرائب ٣ مرات سنويا فقط بعكس الدول التي تليها مثل الكويت مثلا في المرتبة ال ٦، حيث يتم الدفع بواقع ١٢ مره سنويا والدنمارك والتي توجد بالمركز ال ٨ يتم الدفع بواقع ١٠ مرات سنويا.

جدول رقم (١١)

ترتيب الدول ال ١٠ الأولى عالمياً من حيث مؤشر دفع الضرائب

من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠

Location	Paying Taxes rank	Paying Taxes score	Payments (number per year)
Bahrain	1	100	3
Hong Kong SAR, China	2	99.7	3
Qatar	3	99.4	4
Ireland	4	94.6	9
Mauritius	5	94.0	8
Kuwait	6	92.5	12
Singapore	7	91.6	5
Denmark	8	91.1	10
New Zealand	9	91.0	7
Finland	10	90.9	8

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/paying-taxes>، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

(٨) مؤشر التجارة عبر الحدود (Trading across Borders):

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لتصدير البضائع واستيرادها. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة (باستثناء التعريفات) المرتبطة بثلاث مجموعات من الإجراءات- الامتثال الوثائقي والامتثال للحدود والنقل المحلي- ضمن العملية الإجمالية لتصدير أو استيراد شحنة من البضائع^(٥٩).

وأما بخصوص مصر فيرصد الشكل البياني رقم ... مؤشر التجارة عبر الحدود في مصر ومقارنه وضع مصر بغيرها من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط من خلال بعض المؤشرات الفرعية الداخلية، حيث يظهر لنا من خلال الشكل أدناه أن الوقت المستغرق للتصدير في مصر حوالي ٤٨ ساعة مقارنة ب ٥٢,٥ ساعة كمتوسط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبخصوص تكلفة التصدير فهي تقدر بحوالي ٢٥٨ دولار أمريكي مقارنة ب ٤٤١,٨ دولار أمريكي كمتوسط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأما عن الامتثال للمستندات الخاصة بالتصدير فتستغرق حوالي ٨٨ ساعة في مصر مقارنة ب ٦٦,٤ ساعة كمتوسط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأما بخصوص وقت الاستيراد والدخول للحدود المصرية فيستغرق الأمر حوالي ٢٤٠ ساعة مقارنة ب ٩٤,٢ ساعة فقط في الشرق

(59) Trading across borders, doing business report 2020, Egypt, p 47.

الأوسط وشمال أفريقيا، وهي معدلات في المجمل العام ليست جيدة حيث جعلت مصر تحتل المركز الخامس بين الدول الإقليمية في الجوار، حيث احتلت الأردن المركز الأول إقليميا و ال ٧٥ عالميا ثم السعودية بالتصنيف ال ٨٦ عالميا ثم تونس ال ٩٠ عالميا وأخيرا لبنان في المركز ال ١٥٣ عالميا.

شكل بياني رقم (٢٧)

وضع مصر من حيث مؤشر التجارة عبر الحدود مقارنة بالدول الإقليمية من واقع تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠،

Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Time to export: Border compliance (hours)	48	52.5	12.7	1 (19 Economies)
Cost to export: Border compliance (USD)	258	441.8	136.8	0 (19 Economies)
Time to export: Documentary compliance (hours)	88	66.4	2.3	1 (26 Economies)
Cost to export: Documentary compliance (USD)	100	240.7	33.4	0 (20 Economies)
Time to import: Border compliance (hours)	240	94.2	8.5	1 (25 Economies)
Cost to import: Border compliance (USD)	554	512.5	98.1	0 (28 Economies)
Time to import: Documentary compliance (hours)	265	72.5	3.4	1 (30 Economies)
Cost to import: Documentary compliance (USD)	1000	262.6	23.5	0 (30 Economies)

Figure - Trading across Borders in Egypt, Arab Rep. - Score

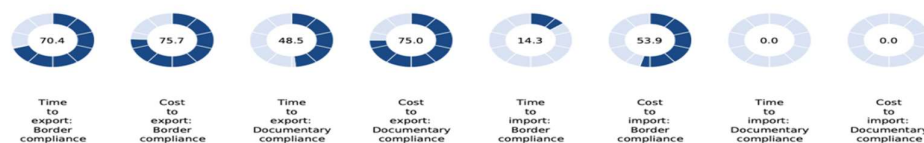
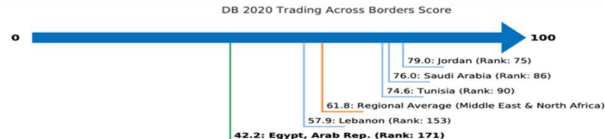


Figure - Trading across Borders in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>، ص ٤٨، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

وأما علي المستوى الدولي فيرصد الجدول رقم (١٢) الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر التجارة عبر الحدود وفقا لتقرير ممارسه الأعمال حيث يظهر لنا احتلال ١٠ دول أوروبية المركز الأول بنفس المعدلات وهم النمسا وبلجيكا وكرواتيا والدانمارك وفرنسا والمجر وإيطاليا ولوكسمبورج وبولندا وأخيرا البرتغال، وهو ما يعد مؤشر علي اهتمام الدول الأوروبية بإزالة الحدود فيما بينها وتسهيل حركة الدخول والخروج منها وقد ساعدهم علي ذلك وجودهم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي وذلك بعكس الدول الآسيوية أو الأفريقية التي لا يمكن الدخول أو الخروج منها بسهولة هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار والضرائب في تلك الدول مقارنة بباقي الدول الأخرى وبخاصة الأوروبية، فعند النظر إلى النمسا وهي التي قمه الترتيب العالمي وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ نجد أن النمسا اعتمدت علي جعل التجارة عبر الحدود أسهل من خلال إدخال نظام التخليص الجمركي الإلكتروني ونظام التفشي

القائم على المخاطر ومن ثم اقتصرت من الوقت والمجهود والمال ما يكفي لتسريع عملية التجارة. عبر الحدود واستغلت في ذلك الاتحاد الأوروبي، حيث إن الحدود مفتوحة علي مصراعيها لدي الجميع وهو ما ظهر جليا بمؤشراتها بالجدول أعلاه^(٦٠).

جدول رقم (١٢)

الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر التجارة عبر الحدود

وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠

Location	Trading across Borders rank	Trading across Borders score	Export border type
Austria	1	100	land
Belgium	1	100	land
Croatia	1	100	land
Denmark	1	100	land
France	1	100	land
Hungary	1	100	land
Italy	1	100	land
Luxembourg	1	100	land
Poland	1	100	land
Portugal	1	100	land

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/trading-across-borders> بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

(٩) مؤشر إنفاذ العقود (Enforcing Contracts):

يقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية، ومؤشر جودة العمليات القضائية، وتقييم ما إذا كان كل اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم^(٦١).

ويرصد الشكل البياني رقم ٢٨ مؤشر إنفاذ العقود في مصر وفقا لما جاء بتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ ومقارنتا ببعض الدول الإقليمية، حيث بالحديث عن مؤشر الوقت فيستغرق إنفاذ العقود في مصر حوالي ١٠١٠ يوم تقريبا مقارنتا ب ٦٢٢ يوما فقط في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما

(60) Trading across borders in Austria, doing business report 2020, Austria, link <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/austria/AUT.pdf>, at 10/4/2021.

(61) Enforcing contracts , doing business report 2020, Egypt, p. 52.

عن التكلفة ففي مصر بلغت التكلفة حوالي ٢٦,٢ ٪ من قيمة المطالبة مقارنة ب ٢٤,٧ ٪ في الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا، وأما بخصوص مؤشر جودة العمليات القضائية فبلغت في مصر ٤ درجات فقط من ١٨ وأما عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فبلغت ٦,٦ درجة، ولذا جاءت مصر في المركز الخامس إقليميا وسبقتها السعودية بالتصنيف ال ٥١ عالميا تليها تونس ب ال ٨٨ عالميا ثم الأردن بالتصنيف ال ١١٠ عالميا ثم لبنان ال ١٣١ عالميا.

شكل بياني رقم (٢٨)

مؤشر إنفاذ العقود في مصر من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠،

Enforcing Contracts - Egypt, Arab Rep.

Standardized Case				
Claim value	EGP 69,865			
Court name	First Instance Court			
City Covered	Cairo			
Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Time (days)	1010	622.0	589.6	120 (Singapore)
Cost (% of claim value)	26.2	24.7	21.5	0.1 (Bhutan)
Quality of judicial processes index (0-18)	4.0	6.6	11.7	None in 2018/19

Figure - Enforcing Contracts in Egypt, Arab Rep. - Score



Figure - Enforcing Contracts in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص ٥٣، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

وأما علي المستوي الدولي فيرصد الجدول رقم (١٣) الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر إنفاذ العقود وفقا لما جاء بتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، حيث احتلت سنغافورا المركز الأول عالميا حيث يمكن إنفاذ العقود داخلها خلال ١٦٤ يوم بتكلفه ٢٥,٨ ٪ من إجمالي المطالبة ثم تلتها كوريا التي رغم انه يمكنها إنفاذ العقود بتكلفه حوالي ١٢,٧ ٪ من إجمالي المطالبة إلا أن ذلك سيتم خلال ٢٩٠ يوما وهو نفس الحال بالنسبة للنرويج التي قد احتلت المركز الثالث حيث يمكن إنفاذ العقود خلالها بواقع ٩,٩ ٪ من قيمه المطالبة إلا أن ذلك سيتم خلال ٤٠٠ يوما وهو رقم كبير جدا، ومن الملاحظ والجاذب للانتباه وجود الصين بالمركز الخامس عالميا رغم ام تتمتع به من فساد قضائي مشهود به حيث يمكن

إنفاذ العقود داخلها خلال ٤٩٦ يوماً بواقع ١٦,٢٪ من قيمه المطالبة، ومن المشرف جدا ان تحتل دوله عربيه مثل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز التاسع عالميا من حيث إنفاذ العقود بواقع ٤٤٥ يوماً وبتكلفه ٢١٪ من قيمة المطالبة، وأما عن سنغافورا التي احتلت قمة التصنيف في مجال إنفاذ العقود وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ فقد قامت بعدة إجراءات من شأنها التسهيل في إنفاذ العقود حيث قامت بإدخال نظام تقاضي إلكتروني جديد يبسط إجراءات التقاضي و من اهم من يمتاز به هذا النظام توافر سبل كثيره لتسوية المنازعات وكذا القدرة الكاملة علي إدارة شئون القضايا والتشغيل الآلي للمحاكم، وكذلك قامت بإدخال قانون موحد للوساطة الطوعية في حل المنازعات^(٦٢).

جدول رقم (١٣)

الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر إنفاذ العقود وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠،

Location	Enforcing Contracts rank	Enforcing Contracts score	Time (days)	Cost (% of claim value)
Singapore	1	84.5	164	25.8
Korea, Rep.	2	84.1	290	12.7
Norway	3	81.3	400	9.9
Kazakhstan	4	81.3	370	22.0
China 🇨🇳	5	80.9	496	16.2
Australia	6	79.0	402	23.2
Lithuania	7	78.8	370	23.6
Estonia	8	76.1	455	17.3
United Arab Emirates	9	75.9	445	21.0
Austria	10	75.5	397	20.6

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/enforcing-contracts>، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

(١٠) مؤشر حل مشكلة الإفلاس (Resolving Insolvency):

يدرس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقت وتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات قانونية محلية. تُستخدم هذه المتغيرات لحساب معدل الاسترداد، الذي يتم تسجيله كسنتات على الدولار يسترده الدائنون المضمونون من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إنفاذ الديون (إغلاق الرهن

(62) Enforcing contracts in Singapore, doing business report 2020, Singapore, link <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/s/singapore/SGP.pdf>, at 10/4/2021.

أو الحراسة القضائية). لتحديد القيمة الحالية للمبلغ المسترد من قبل الدائنين، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال معدلات الإقراض من صندوق النقد الدولي، مدعومة ببيانات من البنوك المركزية ووحدة المعلومات الاقتصادية^(٦٣).

وبخصوص تطبيق مؤشر حل مشكلة الإفلاس في مصر فإنه وفقا لمعدل الاسترداد فإنه يتم استرداد حوالي ٢٣,٣ سنتا لكل دولار في مصر مقارنة ب ٢٧,٣ سنتا لكل دولار بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي مصر يتم الاسترداد خلال ٢,٥ سنة مقارنة ب ٢,٧ سنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأما عن التكلفة فتكون حوالي ٢٢٪ من قيمة العقار في مصر و ١٤٪ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأما عن مؤشر قوة الأسعار فيحصل علي ٩,٨ من ١٦ نقطه في مصر و ٦,٣ نقطه فقط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبناء علي ذلك تأتي مصر في مركز الثاني إقليميا وال ١٠٤ عالميا تسبقها تونس الأولى إقليميا وال ٦٩ عالميا وتليها الأردن بالتصنيف ال ١١٢ عالميا ثم لبنان في المركز ال ١٥١ عالميا وأخيرا المملكة العربية السعودية في التصنيف رقم ١٦٨ عالميا.

شكل بياني رقم (٢٩)

مؤشر حل مشكله الإفلاس في مصر وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠،

Resolving Insolvency - Egypt, Arab Rep.

Indicator	Egypt, Arab Rep.	Middle East & North Africa	OECD high income	Best Regulatory Performance
Recovery rate (cents on the dollar)	23.3	27.3	70.2	92.9 (Norway)
Time (years)	2.5	2.7	1.7	0.4 (Ireland)
Cost (% of estate)	22.0	14.0	9.3	1.0 (Norway)
Outcome (0 as piecemeal sale and 1 as going concern)	0
Strength of insolvency framework index (0-16)	9.5	6.3	11.9	None in 2018/19

Figure - Resolving Insolvency in Egypt, Arab Rep. - Score



Recovery rate



Strength of insolvency framework index

Figure - Resolving Insolvency in Egypt, Arab Rep. and comparator economies - Ranking and Score



المصدر: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf>

ص ٥٩، بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣.

وأما علي المستوى الدولي فيرصد الجدول رقم (١٤) الدول ال ١٠ الأولى عالميا وفقا لما جاء


(63) Resolving insolvency, doing business report2020, Egypt, p. 58.

بتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ من حيث مؤشر حل مشكلة الإفلاس، حيث أتت فنلندا في المركز الأول عالميا حيث يمكن استرداد ٨٨ سنتا لكل دولار خلال ٩. سنة داخلها، ثم أتت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني حيث يمكن استرداد ٨١ سنتا لكل دولار خلال ١٠. سنة داخلها، وأما عن اليابان التي احتلت المركز الثالث ويمكن استرداد ٩٢,١ سنتا لكل دولار إلا أن ذلك يتم خلال ٦. سنة، وذلك وصولا إلى بوتوريكو التي احتلت المركز العاشر بواقع استرداد ٦٧,٧ سنتا لكل دولار خلال ٢,٥ سنة، وبخصوص فنلندا فإنه وفقا للقانون الفنلندي نجد أن هناك إجراءات لتصفية الشركة هما الإفلاس بموجب قانون الإفلاس و تصفيه الشركة بموجب قانون الشركات حيث انه لا يجوز تصفيه الشركة إلا اذا كانت غير معسرة بمعنى توافر لها لها اكثر من الخصوم وعلي ذلك تقوم المحكمة بتعيين مدير للممتلكات الإفلاس وتشارك المحكمة في قائمة التوزيع وحل مختلف النزاعات التي قد تنشأ وبخصوص القرارات يكون الصوت مقابل يورو واحد فقط ويكون المدير علي مسافة واحدة من الجميع ومن ثم تتم إجراءات الإفلاس والتصفية بمنتهى اليسر وبسرعه كبيره نظرا لسهولة الإجراءات^(٦٤).

جدول رقم (١٤)

الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث حل مشكله الإفلاس

من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠

Location	Resolving Insolvency rank 	Resolving Insolvency score	Recovery rate (cents on the dollar)	Time (years)
Finland	1	92.7	88.0	0.9
United States	2	90.5	81.0	1.0
Japan	3	90.2	92.1	0.6
Germany	4	89.8	79.8	1.2
Norway	5	85.4	91.9	0.9
Denmark	6	85.1	88.5	1.0
Netherlands	7	84.4	90.1	1.1
Slovenia	8	84.4	90.0	0.8
Belgium	9	84.1	89.4	0.9
Puerto Rico	10	83.3	67.7	2.5

المصدر: <https://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/resolving-insolvency>، بتاريخ

.٢٠٢١/٤/٣

(64) Tuomas kosknen, sami waly, finland: restricting& insolvency laws& regulations 2020, article, published on 20/5/2020, link <https://iclg.com/practice-areas/restructuring-and-insolvency-laws-and-regulations/finland>, at 10/4/2021.

الخاتمة

تناول الباحث خلال هذا البحث- والمعنون ب "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"- دراسة المؤشرات والأسباب التي قد تجعل المستثمر الأجنبي يقرر أن يضح رؤوس أمواله كاستثمار اجنبي مباشر داخل حدود مصر، وكذلك الترتيب العالمي لمصر من حيث المقارنة مع الدول الأخرى في هذه المؤشرات، واتضح أيضا أنه بالإضافة إلى المؤشرات هناك محدد مهم جدا أن لم يكن الأهم وهو الموقع الجغرافي الذي جعل مصر تتوسط العالم.

حيث تناول الباحث عدة نقاط لتوضيح ذلك كانت الأولى هي المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهميته، حيث تناول الباحث بالدراسة عدة مفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر من ضمنها تعريف صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى تعريف عدة فقهاء وقد انتهى الباحث لاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر هو "أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما (تمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر وهنا يمارس المستثمر الأجنبي درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم"، ثم تناولنا أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة إلى الدولة المضيفة وقد انتهينا إلى ظهور أهميته من خلال عدة وجوه لعل أهمها نقل التكنولوجيا والقضاء علي البطالة وزيادة العملات الأجنبية وبخاصة الدولار ثم انتهينا بعرض للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث قمنا بدراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر والتوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر والمناخ التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ثم حددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال تحليل لاهم المؤشرات العالمية واهمها مؤشر ممارسة الأعمال.

نخلص من هذا البحث إلى أن مصر من الدول التي تمتلك عدة مقومات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لم يتم استغلالها بالقدر الأمثل حتى الآن؛ حيث إن مصر تمتلك موقعا جغرافيا فريدا لا مثيل له في العالم أجمع، لأنها تقع في منتصف العالم بين قارتي أفريقيا وآسيا، ولها حدود برية وبحرية، وتمتلك مقومات سكانية وعمالة رخيصة، إلى جانب حجم سوق كبير. وحديثا هناك توافر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، حيث تم اكتشاف عدة آبار للغاز جعلت تصنيف مصر يرتفع من حيث الدول الأكثر امتلاكاً للاحتياطيات الغاز في العالم، وكذلك مع توافر الاستقرار السياسي والأمني وتبعه الاقتصادي اتخذت مصر عدة خطوات نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة التنمية، وقد ظهر ذلك في المؤشرات التي قمنا بتناولها خلال الدراسة، وعلي ذلك فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نذكرها علي النحو الآتي:

أولاً: النتائج.

- ١- تحتل مصر مكانه لا تليق بإمكانيتها علي الخريطة الاستثمارية العالمية.
- ٢- تعددت الدراسات التي أقيمت حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلا أن الباحث قد انتهى إلى أن أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر هي:
 - محددات سياسية وتتعلق بالاستقرار السياسي والأمني.
 - محددات تتعلق بالحرية الاقتصادية ومنها ما هو يناقش حقوق الملكية والتحرر من الفساد والحرية المالية وحرية الاستثمار.
 - محددات تتعلق بجودة الطرق والبنية التحتية والاتصالات وهي تناقش جودة الطرق وقوة تغطية شبكات المحمول وكذا جودة البنية التحتية للنقل الجوي.
 - محددات تتعلق بممارسة الأعمال وهي تناقش عدة موضوعات ومؤشرات أهمها كيفية بدء العمل التجاري و تصاريح البناء والحصول علي الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول علي الائتمان وحمايه المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود والافلاس.
- ٣- تعاني مصر من مشكلة البيروقراطية الإدارية وعدم مرونة القوانين حيث اثر ذلك بشكل كبير علي كافة الأوضاع الخاصة بالاستثمار في مصر ومن ذلك علي سبيل المثال:
 - تعاني مصر من خلل في إجراءات تأسيس الشركات وبطء في الإجراءات حيث يمكن خلال ٢١ يوماً تأسيس شركة في مصر وهو معدل كارثي مقارنة بباقي دول العالم .
 - للحصول علي ترخيص للبناء في مصر يلزم القيام ب ٢٠ إجراء خلال ١٧٣ يوم.
 - لتوصيل الكهرباء للشركات والمؤسسات يلزم القيام ب ٥ إجراءات خلال ٥٣ يوم.
 - لتسجيل الملكية في مصر يلزم القيام ب ٩ إجراءات خلال ٧٦ يوم.
 - لانفاذ العقود يلزم مرور ١٠١٠ يوم تقريباً بتكلفة حوالي ٢٦٪ من قيمة المبلغ المطالب به.
- ٤- تعمل الحكومة المصرية بخطى جادة بعد عام ٢٠١٦ وبخاصة بعد الاستقرار النسبي للأوضاع السياسية والأمنية في مصر نحو جذب الاستثمارات الأجنبية داخل مصر ولأجل ذلك قامت بتنفيذ عددا من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد المصري مثل تعويم الجنيه.
- ٥- بفضل اكتشافات الغاز في البحر المتوسط واتباع مصر لسياسات وحلول بديله لتوليد الطاقة تحسن ترتيب مصر في الحصول علي الكهرباء وتم حل مشكله انقطاع الكهرباء بنسبه تفوق ال ٩٠٪.
- ٦- بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ حوالي ٩ مليار دولار وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي عام ٢٠٢٠، هذا إلى جانب اختيار مصر كأفضل وجهة

للاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩ وفقا لتصنيف لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً: التوصيات.

- ١- ضرورة القضاء علي البيروقراطية الإدارية في مصر في كل المجالات وبخاصة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ومنها التراخيص الخاصة بالبناء والحصول علي المرافق الأساسية مثل الكهرباء.
- ٢- ضرورة تصميم موقع إلكتروني خاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مدون به كل المحددات والإحصائيات الخاصة بها حتى يستطيع المستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار في مصر بناء على بيانات واضحة.
- ٣- تحديث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وتفتيحها خاصة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٤- ضرورة تعديل قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب وحقوق المستثمر الأجنبي داخل مصر بوضوح ودقه.
- ٥- ضرورة الاهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي من اجل جذب الانتباه إلى الاستثمار في مصر مثل مواقع تويتر وفيس بوك وأستجرام وغيرها مع توافر ترجمة بمعظم لغات العالم.
- ٦- توقيع اتفاقيات دولية مع الشركات الدولية لتدريب وتشغيل العمالة المصرية لاكتساب الخبرات العملية.
- ٧- الحفاظ علي الاستقرار الأمني والسيطرة علي الإرهاب من اجل استقرار الأوضاع السياسية ومن ثم الاقتصادية.
- ٨- الاهتمام بزيادة البنية التحتية الأساسية مثل شبكة الطرق والمواصلات فعلي الرغم من تطويرها خلال السنتين الماضيتين إلا انه تطوير غير كافٍ.
- ٩- الاهتمام بالتعليم الفني والصناعي من اجل خلق جيل شاب من العمالة الماهرة القادرة علي استيعاب الأفكار الحديثة في الإنتاج.
- ١٠- ضرورة تحويل المحاكم إلى النظام الإلكتروني مع زيادة عدد القضاة وإيجاد حلول بديله لتسوية المنازعات وذلك لسرعه الفصل في المنازعات وبخاصه المتعلقة بالتجارة والاستثمار.
- ١١- تسهيل إجراءات الدخول والخروج من مصر بالنسبة للبضائع مع تقليل المدفوعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

مراجع متخصصة:

- (٤) بلعابد فايزة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي - تحليل بعض التجارب الدولية (ماليزيا- الصين- الجزائر)، بحث منشور في حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ١.
- (٥) حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية، دار المستقبل العربي، مصر - القاهرة - الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٨
- (٦) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ٢٠٠٤، السنة الثالثة
- (٧) حسين إبراهيم خليل، د. حسين محمد مصلح، الرقابة القضائية على حقوق التظاهر والإضراب والتناسب، دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر، شركة ناس للطباعة، ط ٢٠١٥.
- (٨) حسين محمد مصلح محمد، التطور التشريعي للاستثمار في مصر واثره علي جذب الاستثمار، نسخته إلكترونية، بدون سنة نشر
- (٩) رضا عبد السلام، كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر"، نسخة إلكترونية، بدون سنة نشر.
- (١٠) رمزي ذكي، التضخم في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، سنة ١٩٨٦
- (١١) سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، بحث منشور في صندوق النقد العربي، العدد ٣٦، أبريل ٢٠١٧.
- (١٢) عدنان مناتي و ليلي ناجي مجيد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع إشارة خاصة للعراق، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، ٢٠١٧.
- (١٣) عوني محمد الفخري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة "العولمة وتحرير التجارة"، بغداد، ١٩٩٩.
- (١٤) معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر واثره علي النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس

التعاون لدول الخليج العربية، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة،
٢٠١٤ .

(١٥) نزهان محمد سهو السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار- دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة / إشارة خاصة للعراق والدول العربية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ١٢، العدد ٣٤/٢٠١٦ .

أبحاث:

(١٦) هيثم محمد نصر الدين حامد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية- دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٥، بحث منشور بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٥، موقع:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2696779,
رابط: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2696779، بتاريخ
٢٠٢٠/٩/١٩ .

قرارات وقوانين:

- القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٧
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

- 1- Nohaelghandour, attracting foreign direct investment: history, determinants and spillovers in Egypt, research, 2016.

Article:

- 1- Egypt- adoption of new foreign investment rules, UNCTAD, investment policy monitor, article, at6/7/2019, link <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/asures/3401/adoption-of-new-foreign-investment-rules>.
- 2- Essays, UK, impact of FDI on Host country (impact of FDI on host economy), article, site UKessays. Com, link <https://www.ukessays.com/essays/business/impact-of-fdi-on-host-economy.php?vref=1>
- 3- Hans keman, economic openness-political economy, article, published on 4 June 2013, site <https://www.britannica.com>, link <https://www.britannica.com/topic/economic-openness#ref310633>

- 4- Maztaz M. Hussein ,new Egyptian investment law: eyes on sustainability and fancilitation, article ,investment treaty news, at 17 /10/2018, link <https://www.iisd.org/itn/en/2018/10/17/new-egyptian-investment-law-eyes-on-sustainability-and-facilitation-moataz-hussein/>
- 5- Nibal zgheib, Egypt's growth to slow sharply in 2020 because of coronavirus pandemic, article, 13 may 2020, link <https://www.ebrd.com/news/2020/egypts-growth-to-slow-sharply-in-2020-because-of-coronavirus-pandemic.html>.
- 6- Prakash Lounganiaul assaf Razin, How Beneficial Is foreign direct Investment for developing countries? Article, June 2001, site: Imf.org, link <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/06/loungani.htm>.
- 7- Selma KURTISHI- KASTRAT, the effects of foreign direct investments for Host country's economy, research 2013, electronic copy p. 27, site ejist.ro, link <http://www.ejist.ro/files/pdf/369.pdf>.
- 8- What new investment laws mean for foreign investment in Egypt, article, link:<https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/confidence-building-new-investment-law-and-efforts-streamline-decision-making-support-rising-foreign>.
- 9- What to consider if you invest in Egypt? Strong points, Egypt: foreign investment, article, site <https://santandertrade.com/en>, link <https://santandertrade.com/en/portal/establish-overseas/egypt/foreign-investment>

Reports:

- 1- 2020 investment climate statements: Egypt, report, 2020, site <https://www.state.gov>, link <https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/egypt/>.
- 2- Covid is slowing the pace of foreign investment in Egypt, article,17 september 2020, site <https://enterprise.press>, link <https://enterprise.press/stories/2020/09/17/covid-is-slowing-the-pace-of-foreign-investment-in-egypt-22049/>.
- 3- Doing business 2020.
- 4- Egypt: exports, billion dollars, definition, article, site <https://www.Theglobaleconomy.com>, link. https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/exports_dollars/.
- 5- Egypt: exports, percent of GDP, article, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link <https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/Exports/>.

- 6- Egypt: GDP, constant dollars (measure : billion U.S; source : the world bank), report, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/GDP_constant_dollars/.
- 7- Egypt: imports, percent of GDP, definition, article, site <https://www.Theglobaleconomy.com>, link <https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/Imports/>,
- 8- Egypt: unemployment rate, report, site <https://www.theglobaleconomy.com>, link https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/Unemployment_rate/.
- 9- Hardik Khatri, Egypt mobile network experience report march 2020, report, site <https://www.opensignal.com>, date March 2020, link <https://www.opensignal.com/reports/2020/03/Egypt/mobile-network-experience>.

الفهرس

أولاً: قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول:

- جدول رقم (١): ترتيب دول العالم من حيث معيار ممارسة الأعمال التجارية عام ٢٠٢٠ ٣٤
- جدول رقم (٢): مقارنة بين أرقام مصر ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث مؤشر بدء الأعمال عام ٢٠٢٠ ٣٦
- جدول رقم (٣): ترتيب اكثر ١٠ دول في العالم قامت بإصلاحات من حيث تحسين مؤشر ممارسة الأعمال الدولية خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٨، ٣٨
- جدول رقم (٤): ترتيب الدول ال ١٠ الاولى عالميا وفقا لتقرير الأعمال ٢٠٢٠ من حيث التراخيص ٤٢
- جدول رقم (٥): ترتيب اهم ١٠ دول في العالم من حيث مؤشر الحصول علي الكهرباء عام ٢٠٢٠ وفقا لمعيار ممارسه الأعمال ٤٤
- جدول رقم (٦): ترتيب ال ١٠ دول الأولى في العالم عام ٢٠٢٠ من حيث تكلفة والوقت الكافي للحصول علي الكهرباء وفقا لتقرير ممارسه الأعمال الدولي ٤٥
- جدول رقم (٧): ترتيب الدول العشر الأولى عالميا من حيث مؤشر تسجيل الملكية وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ ٤٧
- جدول رقم (٨): ترتيب ال ١٠ دول الأولى عالميا من حيث مؤشر تسجيل الملكية وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠ من حيث التكلفة والوقت ٤٨
- جدول رقم (٩): ترتيب الدول ال ١٠ الاولى من حيث مؤشر الحصول علي الائتمان داخلها وفقاً لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٥٠
- جدول رقم (١٠): ترتيب الدول ال ١٠ الأولى من حيث مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في العالم من واقع تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠، ٥٢
- جدول رقم (١١): ترتيب الدول ال ١٠ الأولى عالمياً من حيث مؤشر دفع الضرائب من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ ٥٥
- جدول رقم (١٢): الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر التجارة عبر الحدود وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ ٥٧
- جدول رقم (١٣): الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث مؤشر إنفاذ العقود وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٥٩
- جدول رقم (١٤): الدول ال ١٠ الأولى عالميا من حيث حل مشكله الإفلاس من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠ ٦١

(١) قائمة الأشكال البيانية.

- شكل بياني رقم (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٩ بالدولار الأمريكي ١٣
- شكل بياني رقم (٢): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٨) ١٦
- شكل بياني رقم (٣): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٨-٢٠١٩) ١٧
- شكل بياني رقم (٤): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠) ١٨
- شكل بياني رقم (٥): محددات جذب الاستثمار الأجنبي، ١٩
- شكل بياني رقم (٦): المخاطر السياسية قصيرة الأجل في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ ٢٠
- شكل بياني رقم (٧): المخاطر السياسية متوسطة وطويلة الأجل في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ ٢٢
- شكل بياني رقم (٨): خطر العنف السياسي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ ٢٣
- شكل بياني رقم (٩): مؤشر حقوق الملكية في مصر بالنقاط خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ ٢٤
- شكل بياني رقم (١٠): مؤشر التحرر من الفساد داخل مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ ٢٥
- شكل بياني رقم (١١): الحرية المالية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ ٢٦
- شكل بياني رقم (١٢): ترتيب مصر بين دول العالم من حيث مؤشر الحرية المالية عام ٢٠٢٠ ٢٧
- شكل بياني رقم (١٣): مؤشر حرية الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ ٢٨
- شكل بياني رقم (١٤): جودة الطرق في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩ ٢٩
- شكل بياني رقم (١٥): تغطية شبكة الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ ٣٠
- شكل بياني رقم (١٦): تغطية شبكات الهاتف المحمول في مصر لخدمة ال 4G في مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٠ ٣١
- شكل بياني رقم (١٧): جودة البنية التحتية للنقل الجوي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٩ ٣٢
- شكل بياني رقم (١٨): ترتيب مصر من حيث كافة مؤشرات معيار ممارسة الأعمال، ٣٥
- شكل بياني رقم (١٩): ترتيب مصر بين الدول العربية من حيث معيار بدء النشاط التجاري عام ٢٠٢٠ ٣٧
- شكل بياني رقم (٢٠): تحسين عمليات الحصول علي التراخيص في الصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٢٠ ٣٩

- شكل بياني رقم (٢١): مكانة مصر وأرقامها من حيث الحصول علي التراخيص خلال عام ٢٠٢٠ ومقارنتها مع الدول العربية المحيطة، ٤١
- شكل بياني رقم (٢٢): أرقام الكهرباء في مصر وإجراءات الحصول عليها مقارنتا بدول المنطقة عام ٢٠٢٠، ٤٣
- شكل بياني رقم (٢٣): حقيقة مؤشر تسجيل الملكية في مصر مقارنتا بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مؤشر ممارسه الأعمال عام ٢٠٢٠، ٤٦
- شكل بياني رقم (٢٤): حقيقة الائتمان في مصر من خلال مقارنه وضع مصر ببعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٤٩
- شكل بياني رقم (٢٥): حقيقة مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في مصر وفقا لتقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠، ٥١
- شكل بياني رقم (٢٦): مؤشر دفع الضرائب في مصر مقارنتا ببعض الدول الإقليمية من خلال تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٥٣
- شكل بياني رقم (٢٧): وضع مصر من حيث مؤشر التجارة عبر الحدود مقارنتا بالدول الإقليمية من واقع تقرير ممارسة الأعمال ٢٠٢٠، ٥٦
- شكل بياني رقم (٢٨): مؤشر إنفاذ العقود في مصر من واقع تقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٥٨
- شكل بياني رقم (٢٩): مؤشر حل مشكله الإفلاس في مصر وفقا لتقرير ممارسه الأعمال ٢٠٢٠، ٦٠

ثانياً: قائمة المحتويات

١	مقدمة.....
٢	أهمية وتقسيم البحث:
٢	منهج البحث:
٢	أولاً: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
٢	١- المقصود به:
٣	٢- أهميته:
٥	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.....
٦	(١) الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي في مصر.....
٧	١- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤:
٧	٢- القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١:
٨	٣- الوضع التشريعي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:
١٠	- قانون الاستثمار الجديد:
١٢	(٢) حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر:
١٥	- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٧-٢٠١٨):
١٦	- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٨-٢٠١٩):
١٧	- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حسب القطاعات (٢٠١٩-٢٠٢٠):
١٨	(٣) تحليل المناخ الاستثماري في مصر من واقع المؤشرات العالمية:
١٩	أولاً: المحددات السياسية:
٢٠	١- المخاطر السياسية قصيرة الأجل:
٢١	٢- المخاطر السياسية المتوسطة وطويلة الأجل:
٢٢	٣- خطر العنف السياسي:
٢٣	ثانياً: المحددات الخاصة بالحرية الاقتصادية:
٢٣	١- حقوق الملكية:
٢٤	٢- التحرر من الفساد:
٢٦	٣- الحرية المالية:
٢٧	٤- حرية الاستثمار:
٢٨	ثالثاً: المحددات الخاصة بالبنية التحتية والاتصالات والنقل:
٢٨	١- جودة الطرق:
٢٩	٢- تغطية شبكة الهاتف المحمول:

٣١	٣- جودة البنية التحتية للنقل الجوي:
٣٢	رابعاً: المحددات الواردة بتقرير ممارسة الأعمال (DOING BUSINESS)
٣٥	(١) مؤشر بدء النشاط التجاري (starting a business):
٣٩	(٢) مؤشر التعامل مع تصاريح البناء (Dealing with construction permits)
٤٢	(٣) مؤشر الحصول علي الكهرباء (Getting Electricity)
٤٥	(٤) مؤشر تسجيل الملكية (Registering Property):
٤٨	(٥) مؤشر الحصول علي الائتمان (Getting Credit):
٥٠	(٦) مؤشر حماية المستثمرين الأقلية (Protecting Minority Investors):
٥٢	(٧) مؤشر دفع الضرائب (Paying Taxes):
٥٥	(٨) مؤشر التجارة عبر الحدود (Trading across Borders):
٥٧	(٩) مؤشر إنفاذ العقود (Enforcing Contracts):
٥٩	(١٠) مؤشر حل مشكلة الإفلاس (Resolving Insolvency):
٦٢	الخاتمة
٦٣	أولاً: النتائج.
٦٤	ثانياً: التوصيات.
٦٥	قائمة المراجع
٦٥	أولاً: المراجع العربية:
٦٥	مراجع متخصصة:
٦٦	أبحاث:
٦٦	قرارات وقوانين:
٦٦	ثانياً: المراجع الأجنبية:
٦٦	Books:
٦٦	Article:
٦٧	Reports:
٦٩	الفهرس
٦٩	أولاً: قائمة الجداول والأشكال البيانية
٦٩	قائمة الجداول:
٧٠	قائمة الأشكال البيانية.
٧٢	ثانياً: قائمة المحتويات